Creative chaos theory: Devote the chaos and the dismantling of the State (Iraq after the 2003 model)

نظـــــرية الفـــوضى الخـــلاقة تكـــريس الفـــوضى وتفكـيك الـــدولة : الـــعراق مابعد 2003إنمـــوذجاً

م.م. ميثاق مناحي دشر العيساوي م. د. حسين احمد دخيل السرحان
عنوان الباحثين: باحثين في مركز الدراسات الاستراتيجية/ جامعة كربلاء

ملخص البحث

لم تكن نظرية الفوضى الخلاقة التي جسدت السياسية الخارجية الأمريكية في منطقة الشرق الاوسط منذ مطلع الألفية الثانية سبباً في تدمير بعض دول المنطقة، كما يرى البعض، ولا يمكن أن نعزو تفكك الدولة العراقية وتكريس الفوضى بعد العام 2003، إلى نظرية الفوضى الأمريكية الخلاقة بقدر ما كانت القوى السياسية والاحزاب العراقية سبباً مباشر في تفكك الدولة وتكريس الفوضى وتسيس المؤسسات وتحزبها؛ بسبب التناحر السياسي وعدم التوافق بينها، مما تسبب بحرب طائفية وصراع سياسي طائفي؛ ليتسبب بعد ذلك بإشاعة الفوضى وتفكيك مؤسسات الدولة العراقية. فالطائفية والمحاصصة وتغييب الدستور والقانون واضعاف المؤسسة العسكرية وتسيسها، وتشكيل الفصائل المسلحة وتغييب المشروع الوطني لصالح الأجندة الخارجية، هو النتيجة التي تمخض عنها صراع القوى السياسية العراقية، والفوضى وتفكيك الدولة هي نتيجة طبيعية لذلك الصراع.

Abstract

The Creative Chaos Theory which embodied the US foreign policy in the Middle East since the beginning of the second millennium has not been the cause of the destruction of some countries in the region, as some believe, so we cannot be attributed the disintegration of Iraq and devote the chaos after 2003 to the American creative chaos theory insofar as the Iraqi political forces and parties has a direct cause of the disintegration of the state and the consecration of chaos and politicization of institutions, due to their political rivalries and incompatibility among them, and so it causing a sectarian war and political conflict, which it cause later on spreading chaos and the dismantling of internal and external structure of the Iraqi state. And then, the sectarianism, and quotas, and the absence of the Constitution and the law, weakening the military establishment, and forming armed factions which working for outside, is the outcome of the Iraqi political forces conflict, then the chaos and the dismantling of the state is the natural result of that conflict.

المقدمة

اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية نظرية الفوضى الخلاقة في منطقة الشرق الأوسط بعد نهاية الحرب الباردة وتفردها بالنظام العالمي من اجل حماية مصالحها في المنطقة. وقد انطلقت بهذه النظرية من منطلق الحرب على الإرهاب؛ ليكون الشرق الأوسط بعد ذلك مسرحاً لأحداث وتحولات جيوسياسية واستراتيجية مهمة، لاسيما بعد احداث 11/ايلول/ سبتمبر2001، والحرب على الإرهاب. لتعلن بعد ذلك الحرب على افغانستان ومن ثم العراق؛ وجربت الإدارة الأمريكية السابقة هذه النظرية في هذين البلدين من أجل تنفيذ مشروعها في الشرق الأوسط، ولطالما تحدثت الإدارة الأمريكية بصفتها الرسمية عن نظرية الفوضى الخلاقة ودورها في تحويل المجتمعات ودمقرطتها بشكل اكثر حداثوي وبما يتلائم مع النموذج الغربي أو الأمريكي أو تقويض الإسلام الراديكالي على اقل تقدير. وقد مثلت هذه النظرية احد أعمدة السياسية الخارجية الأمريكية واستراتيجيتها تجاه منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية خصوصاً خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، إلا أن تلك النظرية لم يكتب لها النجاح في تحقيق اهدافها، لاسيما بعد احداث الدول التي شهدت ماسمي بـ(الربيع العربي) وتمدد الجماعات الارهابية لكثير منها بعد الإطاحة بأنظمتها السياسية.

ويعد العراق اليوم النموذج الأمثل في التطبيق العملي لنظرية الفوضى الخلاقة، لتصبح الفوضى مدمرة وليست خلاقة؛ لأن العراق ما يزال يدفع ضريبة تلك النظرية الأمريكية وفوضويتها التي عمل بها الأمريكان، والتي أسست لعملية سياسية هشة وقوى

سياسية متناحرة وغير متناغمة تهدف إلى مسك السلطة دون الدولة، ولذلك كرست الفوضى على كل الأصعدة سواء السياسية منها أو الاقتصادية والاجتماعية، وتفككت الدولة.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها:**(أن نظرية الفوضى الخلاقة التي صاغها الأمريكان لإنتاج وضع اكثر استقرارا في العراق بعد 2003، لم تلتقي برؤية عراقية جامعة من قبل القوى السياسية العراقية، ولم تقوض تلك النظرية أو تصطدم بمشروع وطني عراقي، بل أُسندت بفوضى غير خلاقة أو فوضى ممنهجة من قبل تلك القوى لتحقيق اهدافها الخاصة).**

منهجية البحث

انسجاما مع مقتضيات البحث، تم الاعتماد على منهج التحليل - النظمي كمنهج رئيس لمناقشة مضامين نظرية الفوضى الخلاقة وتطبيقات السياسة الامريكية . وتم استخدام مداخل اخرى مساعدة كالمنهج الوصفي التاريخي لبيان حيثيات النظرية ونموذج الدراسة، وكذلك المنهج الاستشرافي.

هيكلية البحث

لغرض الاحاطة بموضوع البحث، توزع إلى ثلاثة مباحث فضلا عن المقدمة والاستنتاجات: خُصص المبحث الأول لمفهوم الفوضى الخلاقة ومصادرها الفكرية، وتوزع على مطلبين، الأول مفهوم الفوضى الخلاقة، والثاني المصادر الفكرية للفوضى الخلاقة.

فيما خُصص المبحث الثاني لدراسة مرتكزات وابعاد الفوضى الخلاقة، وتوزع على مطلبين، الأول مرتكزات الفوضى الخلاقة، في حين تناول الثاني الابعاد السياسية للفوضى الخلاقة.

اما المبحث الثالث فتم التركيز فيه على دراسة حالة العراق بعد 2003 بعنوان العراق مابعد 2003: تكريس الفوضى وتفكيك الدولة. وتوزع على مطلبين ايضاً، تناول الأول الفوضى الأمريكية الخلاقة وتفكيك الدولة العراقية بعد عام2003، أما المطلب الثاني فقد خصص لدراسة الفوضى غير الخلاقة للقوى السياسية العراقية التي استكملت بها الفوضى الأمريكية.

المبحث الأول: الفوضى الخلاقة: المفهوم والمصادر الفكرية

تعد نظرية الفوضى الخلاقة من النظريات المعاصرة التي انتجتها العقل الأمريكي والسياسية الخارجية الأمريكية في العقد الأول من هذا القرن وبالتحديد بعد احداث 11/سبتمبر/ايلول2001، إلا أن ذلك لا يعني بأن تلك النظرية منقطعة الأصول أو الجذور في الفلسفة السياسية أو افتقادها للمصادر الفكرية التي تستند عليها. وعليه سيختص هذا المبحث بدراسة المفهوم والمصادر الفكرية للفوضى الخلاقة، وعلى مطلبين: يخصص الأول بدراسة مفهوم الفوضى الخلاقة، أما الثاني سيتناول المصادر الفكرية التي استندت عليها نظرية الفوضى الخلاقة، والتي اصبحت بمثابة أصول فكرية لها.

المطلب الأول: مفهوم الفوضى الخلاقة " Creative Chaos"

مصطلح الفوضى الخلاقة في اللاتينية القديمة تعني ‘‘ORDO AB CHAOS ’’، و هو مصطلح موجود في القاموس الماسوني، ويقصد به تكوين حالة تغيرات محددة في المجتمع بعد أحداث فوضى مقصودة. وأيضاً يعني بمصطلح الفوضى" اللاسلطة" AN_archie""، أي انتفاء السلطة ومؤسساتها وغيابها، على اعتبار أن الجزء الأول من المصطلح "AN" يعني الانتفاء، بينما يقصد بالجزء الثاني منه "Archie" السلطة، لتصبح أنتفاء السلطة. ويقصد بمصطلح الفوضى الخلاقة (بالإنجليزية: Creative Chaos) بأنه مصطلح سياسي - عقدي يقصد به تكوّن حالة سياسية بعد مرحلة فوضى متعمدة الإحداث تقوم بها أشخاص معينة بدون الكشف عن هويتهم وذلك بهدف تعديل الأمور لصالحهم، أو تكون حاله إنسانية مريحة بعد مرحلة فوضى متعمدة من أشخاص معروفه من أجل مساعده الآخرين في الاعتماد على نفسهم. ويتضمن المصطلح العربي (الفوضى) المعنى نفسه، فالمجموعة الفوضوية هي الجماعة التي يتساوى أفرادها ولا قائد لهم، وهم المعروفين في المجتمع باسم الأناركيين، و"الأناركية"[*] توجد في الرموز و المصطلحات الماسونية بمعنى " افعل ما يحلو لك" [1]. وهي عودة نوعاً ما إلى الفكر اليوناني القديم، وخصوصاً إلى أرسطو، الذي ربط ما بين الخلق والترميم، ويُعّد "ارسطو" أن البشرية غير قادرة فعلاً على الخلق والابتكار إلا عندما تعيد تركيب الأفكار والاشياء المهمشة وقبل التخلص منها أو في أثنائه[2].

والفوضى كعلم، هي فرع جديد من فروع العلم، التي تُعنى بدراسة ظواهر الاضطراب والاختلال واللانظام واللاخطية، في مختلف المجالات، كالمناخ، واجهزة الجسم عند الانسان، وسلوك التجمعات الحيوانية، فضلاً عن الاقتصاد والتجارة وحركة الاسواق المالية، تطوراً نحو حركة المجتمعات الإنسانية والسياسة[3].

ووفقاً للتعريف الاصطلاحي؛ تتمثل المقولة الأساسية لنظرية الفوضى في أن أي تغير طفيف يلحق بمنظومة مفتوحة ومعقدة؛ قد يتحول إلى اضطراب هائل في محصلته، وذلك بفعل الحساسية الشديدة لهذا النوع من المنظومات للظروف المبدئية التي انطلق منها التفاعل بين المتغيرات المكونة لها. ويستخدم لتوضيح ذلك المجاز الشهير الذي يعرف **بأثر الفراشة ((Butterfly Effect))**، والذي يشير إلى أن الهواء البسيط الناتج من ضربات جناحي فراشة في أقصى الأرض قد يؤدي إلي حدوث إعصار ضخم في الجانب المقابل منها. وعلى الرغم من أن مصطلح الفوضى يوحي بانعدام النظام، أو بالعشوائية المطلقة؛ فإن نظرية الفوضى تبحث في انتظام اللانظام، وذلك من خلال محاولة استكشاف النمط الذي يتم من خلاله التغير في الأنظمة الفوضوية على المدى الطويل جدا، ولهذا تعد الحواسب الآلية - بما تتيحه من إمكانات لاختزال الزمن أو تكرار التفاعل في مدى زمني معجل؛ هي

العامل المساعد الأساسي في تطوير هذا الحقل البحثي، وانتشار تطبيقاته خلال النصف الثاني من القرن العشرين، خصوصا من خلال إطاره الرياضي، بعدما ظل الجانب الفيزيائي هو المسيطر عليه طوال النصف الأول من القرن ذاته. اما في مجال التطبيق السياسي، وكحال معظم المصطلحات المستخدمة في إطار هذا الحقل؛ فإن تعريف الفوضى يرتبط بتحديد المصدر الذي انبثقت عنه، والكيفية التي استخدم من خلالها المفهوم أو وظف بها.

وفي هذا الصدد تختلف الآراء حول المصدر الأول الذي انبثقت عنه جذور الفوضى الخلاقة؛ إذ يشير البعض إلى أن أول إشارة إلى مضمون الفوضى الخلاقة بالواقع المعاصر، قد جاءت على لسان وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد عقب قيام مجموعات من الرعاع بعمليات سطو وتخريب في مؤسسات الدولة العراقية، إثر سقوط بغداد في التاسع من أبريل عام 2003؛ إذ أعلن رامسفيلد آنذاك، في معرض رده على حملات الاحتجاج التي وجهت ضد إدارة الاحتلال في العراق بسبب وقوفها صامتة، وغضها الطرف عن عمليات النهب والسلب والحرق والتخريب، أن العراقيين ليسوا معتادين على الحرية، وأن هذه هي أول فرصة لهم للتعبير عما يختلج في نفوسهم، وأن هذه العمليات "الفوضوية" "إيجابية وخلاقة وواعدة بعراق جديد[4]. وهذا الوصف يدلل على المعنى الاصطلاحي لمفهوم الفوضى وفق العقلية الأمريكية المعاصرة، ومنهج التفكير السياسي والاستراتيجي الأمريكي. أو كما يعبر عنها "هنتنغتون"، هي عبارة عن فجوة وفراغ ينعكس عن استقرار المجتمع وتماسكه، وهو نتيجة رغبة في التغير أملتها تطلعات الفاعلين إلى تحقيق الحراك والتغير في شتى المستويات وخاصة منها السياسية و الاقتصادية، وهي غالبا ما يتم تمويلها من الخارج. حتى وإن كانت عوامل التغيير داخلية فإنه يتم استثمارها وتطويعها بما يخدم مصالح الآخر، العالم الغربي الذي يسعى إلى الحفاظ على مصالحه. وعلى هذا النحو فإنها، أي الفوضى الخلاقة هي "الفجوة التي يشعر بها المواطن بين ما هو كائن وما ينبغي أن يكون، فتنعكس بضيقها أو اتساعها على الاستقرار بشكل أو بآخر"[5].

وقد دخل مصطلح الفوضى الخلاقة، القاموس السياسي في العقدين الاخيرين، ويتميز بقدر كبير من الالتباس والتأويل يصل إلى حد التحايل والتلاعب اللفظي لوصف حقبة سياسية تاريخية صاخبة، وبمسار خارج المألوف الطبيعي للخطاب السياسي – الفكري التقليدي، عبر بناء نسيج من المتقابلات المختلفة للمصطلحات تهدف إلى تحقيق استراتيجية معينة ومنهج لإدارة المصالح الغربية في المناطق التي تتركز فيها تلك المصالح[6]، فالفوضى خلاقة بالنسبة لمصالح الغرب، وغير خلاقة، بل مدمرة بالنسبة للأوطان والشعوب. وهذا المصطلح يخوض وينشط في حيز العولمة الرأسمالية وصعود الليبرالية الجديدة، والمصطلح يجمع بين متناقضين متقاطعين، (فوضى وخلاقة) ويفهم من المصطلح أن عصر الافكار الرصينة والمنظمة والآيديولوجيات الكبرى فات أوانها، وعلى المجتمعات أن تسلك ممرات كثيرة للوصول إلى جزيرة الاستقرار[7]. وتشبه الفوضى الخلاقة حالة العلاج النفسي التي يذهب بها (مارتن كروزرز) – وهو مؤسس مذهب جديد في علم العلاج النفسي - أن الفوضى إحدى العوامل المهمة في التدريب والعلاج النفسي، فعند الوصول بالنفس إلى حافة الفوضى يفقد الإنسان جميع ضوابطه وقوانينه، وعندها من الممكن أن تحدث المعجزات.. فيصبح قادراً على خلق هوية جديدة، بقيم مبتكرة ومفاهيم حديثة، تساعده على تطوير البيئة المحيطة به[8].

كما ويمثل مصطلح الفوضى الخلاقة احد اهم المفاتيح التي انتجها العقل الاستراتيجي الامريكي في التعامل مع القضايا الدولية، حيث تمت صياغة هذا المصطلح بعناية فائقة من قبل النخب الاكاديمية وصناع السياسة في الولايات المتحدة، وعلى خلاف مفهوم الفوضى المثقل بدلالات سلبية كعدم الاستقرار اضيف إليه مصطلح اخر يتمتع بالإيجابية وهو الخلق أو البّناء، ولا يخفى خبث المقاصد الكامنة في صلب مصطلح (الفوضى الخلاقة) لأغراض التضليل والتمويه. ولعل أبسط تعريف للفوضى الخلاقة هو أنها ((حالة سياسية أو إنسانية يتوقع أن تكون مريحة بعد مرحلة فوضى متعمدة الأحداث)) ، فهي احداث متعمد لفوضى بقصد الوصول إلى موقف أو واقع سياسي يرنو إليه الطرف الذي أحدث الفوضى . ويبدو من هذا المفهوم أن (الفوضى الخلاقة) أقرب إلى مفهوم (الإدارة بالأزمات) في المجال الاستراتيجي مع اختلاف الآليات والوسائل. والإدارة بالأزمات هي علم وفن صناعة الازمة وافتعالها وإدارتها بنجاح لغرض مصالح محددة ويترتب على هذا النوع من الازمات تفكيك للمنظومة المعنية او المستهدفة مما يسهل الولوج إلى مكوناته الاساسية الامر الذى يؤدى إلى انهيار كلي للنظام، واعادة تشكله بطريقة تعكس تلك المصالح، ثم التباس وعدم وضوح في فهم الفوضى الخلاقة، التي تعتمدها الولايات المتحدة في احداث عمليات التغيير في المجتمعات الاخرى، إذ يتصور البعض أن تلك الفوضى، هي حالة عدمية تستهدف اثارة اضطرابات وتسعير فتن التقاتل الداخلي (حرب أهلية) وتفكيك الدول وتقسيمها، فقط دون ادراك انها في الاصل نمط "ثوري" من انماط التغيير، وأن اثارة الفوضى وهدم مكونات جهاز الدولة ليس الا معبرا لأحداث تغيير ثوري مستهدف، سواء اتفقنا او اختلفنا مع اهداف هذا التغيير أو مع اسلوب التغيير هذا[9].

ويعرفها البعض إنها " حالة "جيوبوليتيكية"، تعمل على إيجاد نظام سياسي جديد فعَّال، بعد تدمير النظام القائم أو إعادة تَدْجِينه، في عملية تغيير تتسم بالسرعة والعنف والعدوانية؛ من أجل خلق تحالفات نفعية جديدة تدعم المصالح، وتدرُّ الأرباح على المستوى السياسي والاقتصادي". أو إنها "سياسة انتهاز الفُرَص، والاستفادة من حالة الهَرج الإقليمي في إعادة ترتيب الأوضاع، بما يخدم مصالح القوى الكبرى، كمحاولة لتجنُّب التدخل العسكري وتلافي الخسائر البشرية والمادية التي تقتضيها الحروب". فهي "إنها نوع من العلاج السياسي على طريقة الصدمة الكهربائية الطبية؛ لإعادة الحياة إلى دول أو أقاليم بنسق جديد، يضمن الولاءات والتحالفات للدول الكبرى"[10]. إذ أنها تفترض في الاساس اندلاع فوضى عارمة في منطقة ما تؤدي إلى تفكك نسيج النظام السياسي والاقتصادي بما يسمح للولايات المتحدة التدخل من اجل تصحيح الأوضاع في المنطقة[11]. غير أن مفهوم الفوضى الخلاقة يعدّ تعبيراً أكثر شمولية من مجرد كونه خطة أمريكية للتفكيك المُمنهَج[12].

إن نظرية الفوضى الخلاقة التي هي اداة فكر أميركي معاصر، تعد أهم المفاتيح التي أنتجها العقل الاستراتيجي الأمريكي في التعامل مع قضايا العالم العربي، التي يهدف من ورائها أن تبقى المنطقة العربية في حالة اضطراب وغليان وعدم استقرار؛ لأن الشرق الاوسط الجديد سيولد من رحم الفوضى الخلاقة، وفق المفهوم الأمريكي[13]، لذلك تعد نظرية الفوضى الخلاقة، احد أهم وأبرز منجزات تيار المحافظين الجدد، فهي تعني في حقيقتها السعي الاستباقي نحو تفكيك كل المواقع والجغرافيات المفترض أنها تشكل مصادر تهديد لأمن ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية في العالم؛ ولكونها تؤسس نظرياً على ثنائية التفكيك والتركيب،

فذلك يعني أن الفكر الاستراتيجي الأمريكي بصيغته الراهنة لم يعد لديه اليقين إلا بعالم تكون الفوضى فيه سبيلا لإعادة تشكيله وفق مهمة أمريكا في بناء العالم الجديد[14]، وربما يكون عالم ما بعد سايكس بيكو أحد انتاجاتها السياسية في المنطقة العربية في ظل الاضطرابات السياسية وحالة عدم الاستقرار التي تعيشها المنطقة، لاسيما بعد ثورات الربيع العربي، التي حركت المجتمعات الراكدة سياسياً من خلال تلك النظرية. ولهذا يعرف الدكتور محمد الرميحي الفوضى الخلاقة، بأنها " مصطلح أطلقه نظرياً بعض أهل اليمين السياسي الأمريكي تجاه مسارات التغير في الشرق الأوسط، ومفاده أن هذه المجتمعات، وتلك القريبة منها في المنطقة هي مجتمعات راكدة سياسيا ولكي يتحرك ركودها، لابد من إحداث شيء من الفوضى والخلخلة حتى يحصل التغير، وفي ظنهم، أنه تغيير نحو الأفضل، أو ربما تغييراً من أجل التغيير فحسب"[15].

كذلك يعتقد أصحاب هذه المدرسة بأن خلق حالة من الفوضى واللااستقرار سوف يؤدي إلى بناء نظام سياسي جديد يوفر الأمن والازدهار والحرية. إنه العلاج بالصدمة. وهذه الخطة تفترض أن المجتمعات تنتظم بشكل بنّاء وصحيح بعد الصدمة التي ولدتها الفوضى، وهي لا تأخذ بالاعتبار والحسبان ردّات الفعل السلبية.

ويتفق اغلب الباحثين، إن القوى الاستعمارية تستغل تناقضات المجتمعات الذاتية والبينية وتوظّفها من أجل إنهاك المجتمعات وتركيع أنظمتها، فهي كما تستغل وتوظف الخلافات الحدودية، تستغل أيضاً التباينات الطبقية والمذهبية في المجتمع، وتُفاقِمها إلى أن تصبح انشقاقات سياسية ذات آلية مدمّرة تتيح للقوى الاستعمارية فرصة التدخل المباشر وتوجيه حركة الصراع بينها بما يخدم مصالحها الخاصة في النهاية. لقد طوّرت الولايات المتحدة الأمريكية هذا النهج، وصاغته في نظرية تعامل استراتيجي يعفيها من اللجوء إلى العمل العسكري المباشر إلا مضطّرة، فكانت نظرية الفوضى الخلاقة التي تستهدف استحداث حالة فوضى في مواقع الصراع بين أطراف محلية، تتيح للولايات المتحدة الأمريكية ركوب موجة الفوضى هذه وتوجيهها لمصلحتها[16].

ولهذا فإن مصطلح "الفوضى الخلاقة" لا ينبغي أن يكون منفرداً أو مرفوضاً من التداول المعرفي لمجرد أنه غربي المنشأ، وانعكاس لسياسات أمريكية عدوانية بغيضة، فكثير هي الاشياء التي تنتمي إلى حضارتهم، ومع ذلك نستخدمها ونتعاطى حيالها بدون عقد نفسية أو حساسية مفرطة، فالنزعة المركزية للفوضى، تعني محاولات الاستمرار في السيطرة على المبادرات التي تحرك العمليات السياسية البنيوية المتوائمة مع الاهداف العليا لأمركة العالم، فإذا كانت البنى الإقليمية غير مهيأة للقيام بالوظيفة المطلوبة أمريكياً، يصبح اخراجها من دائرة الفعل بتدميرها، وإدخال مقدراتها في عمليات نزف مفتوحة بما يترتب على بث "الفوضى" من تفجيرات خياراً بديلاً من الاستقرار الذي لا يتسق وديناميات الخطط المرسومة للجغرافيا السياسية العالمية[17]، وقد كان للولايات المتحدة دور استخباراتي كبير في هدم الاتحاد السوفيتي، وإدخاله في حالة فوضى، وتفكيك لعناصره المؤسسية ودويلاته التابعة، قبل العراق وافغانستان بعد احداث11/ايلول/سبتمبر2001. وهكذا أخذ المفهوم مكانه على منصة إطلاق المفاهيم الصاروخية، في إطار معركة القيم والمبادئ التي أعلن الرئيس الأمريكي عن ضرورة خروج الولايات المتحدة منتصرة منها، وانضم مصطلح الفوضى الخلاقة إلى ترسانة المفاهيم الأمريكية، ليضاف إلى أقرانه من المفاهيم الموجهة مثل "المجتمع المدني"، و"التعددية السياسية"، و"حقوق الإنسان"، و"تمكين المرأة"، و"حقوق النوع الاجتماعي".

المطلب الثاني: المصادر الفكرية للفوضى الخلاقة

أشتهر ميكيافيللي المتوفي 1527م، بأنه عميد المدرسة التي تُعرف السياسة بأنها "فن الخداع والغش" و "الغاية تبرر الوسيلة"، بعد أن نجح في تأسيس مدرسته الخاصة في فن السياسة، بحيث أصبح عميد السلك النفعي في السياسة. ولا غرابة أن يكون ميكيافيللي قد وضع حجر الأساس لنظرية "الفوضى الخلاقة" التي نادت بها كونداليزا رايس، ومعها عدد كبير من الساسة الامريكيين[18]، ويمكن أن نتلمس مفهوم الفوضى في كتابات (نيقولا ميكيافيللي) في كتابه الامير، إذ يعد أن النظام ينشأ من الفوضى، وأن الفوضى تحدث الخراب الذي يقام على انقاضه النظام، غير أنه لم يشأ أحداث الفوضى للوصول إلى النظام بقصد، أي أنه لم ينظر إلى الفوضى كسياسة تخلق النظام، وانما وضعها ضمن تسلسل طبيعي يحدث في المجتمعات، فالفوضى عنده نتاج الراحة الذي هو نتاج السلم، في حين أن الفوضى تنتج الخراب الذي ينتج بدوره النظام[19]. ويُرجِع البعض جذور هذه النظرية إلى المبادئ الماسونية، ومنهم من يربطها بالعقيدة المسيحية؛ حيث يذكر عن الأب "ديف فليمنج" - بكنيسة المجتمع المسيحي بمدينة بتيسبرج ببنسلفانيا - قوله: "إن الإنجيل يؤكد لنا، أن الكون خلق من فوضى، وأن الرب قد اختار الفوضى؛ ليخلق منها الكون، وعلى الرغم من عدم معرفتنا لكيفية هذا الأمر، فإننا متيقِّنون أن الفوضى كانت خطوة مهمة في عملية الخلق"[20]. ومن المعروف أن الماسونية كانت وراء الثورات الفرنسية والبلشفية والبريطانية، وكانت تعمل على إسقاط الحكومات الشرعية، وإلغاء أنظمة الحكم الوطنية في البلاد المختلفة والسيطرة عليها، كما كانت تبثُّ سموم النزاع داخل البلد الواحد، وإحياء روح الأقليات الطائفية العنصرية[21].

وربما كانت الثورة الفرنسية أولى سيرورات الفوضى البناءة القابلة للطرح النظري كمرجعية للمقارنة. وهي انطلقت من شعارات حرية- عدالة – مساواة. وهذا النموذج المثالي للفوضى لا يرقى فوق المحاذير القاتلة للفوضى[22]. بل وتعد الثورة الفرنسية الأساس الأيديولوجي النظري لسيرورات الفوضى الخلاقة تاريخيا التي استندت عليها، وعلى الرغم من نبل المنطلقات النظرية للثورة الفرنسية وإيجابياتها، إلا أنها ولدت آثارا جانبية ضارة تمثلت بسيطرة الرعاع من العامة التي حولت الأوضاع إلى فوضى عارمة تفتقر إلى التنظيم في ظل غياب مرجعيات فكرية وسياسية ساهمت في تآكل الثورة[23]، وكان من نتائجها عودة الملكية إلى فرنسا ونمو النزعة الشوفينية الفرنسية، التي أرادت تصدير الفوضى الثورية إلى دول أوروبا دون الالتفات إلى الخصوصيات المكونة لهذه الدول[24].

كما يمكن أن نجد اصول نظرية الفوضى الخلاقة عند عالم الاقتصاد النمساوي رودلف شومبيتر في كتابه(الرأسمالية والاشتراكية والديموقراطية) الذي أصدره عام 1942 اطروحة، (التدمير الخلاق) إذ عده وبحسب المفهوم الرأسمالي، أن أزاحة القديم هي التي تفرز الجديد والتطور حيث قال "ليس القديم بالرأسمالية هو الذي يفرز الجديد، بل إن إزاحته التامة هي التي تقوم

بذلك "، وما أنتجته أطروحة "التدمير الخلاق" من المنافسة الهدامة.. انها تدمير هدام يسهم في خلق ثورة داخل البنية الاقتصادية عبر التقويض المستمر للعناصر الشائخة والخلق المستمر للعناصر الجديدة[25]. وقد شكل مصطلح الفوضى الخلاقة قاعدة للدراسات التحليلية التي قام بها الباحث (مارك لوفاين)، حول سياسة الولايات المتحدة في الشرق الاوسط، عندما أشار في مقال له إلى ما طرحه شومبيتر، بالقول "قبل اكثر من نصف قرن استخدم الاقتصادي النمساوي "رودلف شومبيتر" مصطلح الدمار الخلاق ليشرح كيف تقوم الرأسمالية بتحطيم الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية القائمة، وكيف تستفيد بعد ذلك من الانظمة الاقتصادية والاجتماعية التي تأتي مكانها". وفي عام 1988استخدم الاقتصادي الأمريكي "توم بيترز" مصطلح الفوضى في كتابة الشهير الانتعاش من الفوضى، إذ عدّ الفوضى والغموض هي فرصة تجارية للأغنياء، والرابحون في المستقبل هم الذين يتعاملون بنشاط مع الفوضى. وقد شرح لوفاين كيف اعتقد المفكرين ورجال السياسة من أمثال بول فولفيتز وصموئيل هنتنغتون وروبرت كابلن بـ(نظرية بيترز)، فبدأوا من أواسط تسعينيات القرن الماضي بالتنظير من اجل حرب باردة جديدة، وضرورة صراع الحضارات بين الاسلام والليبرالية الغربية في ضوء مساحة من الأزمات الدولية المفتعلة[26].

ودخلت (الفوضى) كفرع جديد من فروع العلم، تُعنى بدراسة ظواهر الاضطراب والاختلال واللانظام واللاخطية. وهي بداية فلسفة تدعو للمشاركة الفعالة بين العلماء من مختلف التخصصات، فالتقسيم التقليدي للعلوم إلى فروع مستقلة وتخصصات متباعدة، يشكل عقبة في طريق التقدم العلمي، ولقد بلغ النجاح مداه عندما تحطمت الحواجز بين العلوم، وبرز مفهوم التطبيق المتبادل للخبرات العلمية، حيث يمكن لكل علم أن يستفيد من الاكتشافات والأطروحات والاختراعات التي تأتي بها العلوم الأخرى وتكتشفها.

لقد بدأت الدراسات الحديثة حول الفوضى في حقبة الستينيات من القرن العشرين، عندما ازداد العلماء إدراكاً بحقيقة أنه يمكن "نمذجة" النظم بواسطة معدلات رياضية بسيطة جداً، وأن الاختلافات الدقيقة في المدخلات يمكن أن تؤدي إلى فروق شاسعة في المخرجات، وهذه ظاهرة عرفت بظاهرة "الاعتماد الحساس على الظروف والأحوال الأولية" [27]، ومنذ وقت مبكر لعبت (فلسفة الفوضى) دوراً في التنظير والأبحاث الاجتماعية والسياسية والدولية، إذ مثلت مناهج الفكر التقليدية الأساسية الثلاث الاتية (منهج هوبز – منهج غروتيوس – مذهب كانت) قراءات متقاربة لتاريخ الفكر الخاص بالمجتمعات والعلاقات الدولية وبكل ما تطور به هذا الفكر داخل أوروبا بدءاً من القرن الخامس عشر، وعلى الرغم من اختلاف هذه المناهج في بعض ما أتت به حول مفهوم (المجتمع الفوضوي)، فان هذه المناهج تعلق أهمية كبيرة على أهمية التاريخ والمنهج التاريخي، والحاجة إلى إرجاع صلب المجتمع الدولي إلى التاريخ.

بينما لم يتجه "الواقعيون" إلى إبراز أهمية القوى المنهجية، إلا في القرن العشرين، بعد أن ساد الاعتقاد بأن (فكرة المجتمع الفوضوي) أمر عفا عليها الزمن، وساد الاعتقاد كذلك، بأن (الفيلسوف كانت) ما هو إلا مجرد منظر ديمقراطي للسلام، وأنه من المؤمنين بمذهب (التدخل لمصلحة الديمقراطية). ويبدو إن أهم الأفكار التي ظهرت في خلق فكرة (المجتمع الفوضوي)، هي ناجمة عن إدراك المدى الذي وصل إليه النظام العالمي من فشل بالسيطرة من منظور واحد. لذا كان برأي مؤيدي الفكرة أن العوامل الفاعلة كالأثر الواضح لعملية العولمة الاقتصادية، ونشر الديمقراطية السياسية، والأهمية المتزايدة للمجتمع المدني المتخطي (للحدود القومية) وتعاظم كثافة المؤسسات الدولية ونطاقها ومداها، والمشكلات المتعددة والمتراكبة الناجمة عن تفكك الدول وتعاظم المطالبة بالكيانات الأثنية وحقوقها، قد تطورت إلى حد جعل التركيز على (مجتمع الدول) قاصراً وبالياً تماماً.

وكان أكبر منتقدي (المجتمع الفوضوي)، المفكر (هيدلي بول) "استاذ العلاقات الدولية في الجامعة الوطنية الاسترالية 1932-1985م" بما له من مكانة مرموقة في ميدان دراسة المجتمعات والعلاقات الدولية. وكان رأي (بول): أنه لابد من وجود عرضاً نموذجياً للأسلوب الذي ينبغي أن نصوغ بموجبه آراءنا حيال المطالب بإحداث التغيير، فهو لم يتجاهل التغيير، لكنه دعا إلى التأني في (تحليل عملية التغيير)، وكان ثابتاً في رأيه، بأن الاتجاهات والمظاهر المعاصرة التي تبدو من نماذج (الحداثة) والتي تتراوح بين الشركات متعددة الجنسيات، وخصخصة العنف على شكل جماعات إرهابية أو أمراء حروب، ستظهر لنا مألوفة بدرجة أكبر حين ندرسها من خلال "منظور تاريخي" طويل المدى بشكل كاف، وأنه يمكننا أن نكسب كثيراً من مقارنة الحاضر بحقب سابقة من التغيير[28].

ولفهم مصطلح الفوضى تاريخياً، يمكن الرجوع إلى (مايكل ليدين) العضو البارز في معهد (أمريكا انتربرايز) أول من صاغ مفهوم (الفوضى الخلاقة) أو (الفوضى البناءة) أو (التدمير البناء) في معناه السياسي الحالي وهو ما عبر عنه في مشروع (التغيير الكامل في الشرق الأوسط) الذي أعد عام2003، ارتكز المشروع على منظومة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الشاملة لكل دول المنطقة وفقًا لاستراتيجية جديدة تقوم على أساس الهدم ثم إعادة البناء[29].

وينطلق ليدين من نظرية أن "الاستقرار مهمة لا تستحق الجهد الأمريكي" ليحدد بالتالي "المهمة التاريخية" الحقيقية لأميركا فيقول: "التدمير الخلاق هو اسمنا الثاني (Name Middle) في الداخل كما في الخارج. فنحن نمزق يومياً الأنماط القديمة في الأعمال والعلوم، كما في الآداب والعمارة والسينما والسياسة والقانون. لقد كره أعداؤنا دائماً هذه الطاقة المتدفقة والخلاقة التي طالما هددت تقاليدهم (مهما كانت) وأشعرتهم بالخجل لعدم قدرتهم على التقدم.. علينا تدميرهم كي نسير قدماً بمهمتنا التاريخية"[30].

وقد ذهب (مايكل ليدين) إلى تسويغ مذهب القوة اللامتناهية ، حتى ولو ادى الامر بالولايات المتحدة إلى أن تقوم كل عشر سنوات باختيار بلد صغير وتدمره، وذلك لغاية وحيدة فقط هي أن تظهر للجميع انها جادة في اقوالها.

وكذلك كتابات "راؤول مارك غيريشت"، وهو من منظري المحافظين الجدد والمختص في الشأن العراقي والشيعة، ومن المصادر المهمة لنظرية الفوضى الخلاقة ايضاً كتاب "قضية الديمقراطية" لـ "ناتان شارنسكي"، وكتاب إليوت كوهين "القيادة العليا، الجيش ورجال الدولة والزعامة في زمن الحرب[31].

وطور "توماس بارنيت" - أحد أهم المحاضرين في وزارة الدفاع الأمريكية - نظرية "الفوضى الخلاقة"، فقسَّم العالم إلى: من هم في القلب أو المركز "أمريكا وحلفاؤها"، وصنف دول العالم الأخرى تحت مسمى دول "الفجوة" أو "الثقب" حيث شبهها بثقب

الأوزون الذي لم يكن ظاهرًا قبل أحداث11/ ايلول/ سبتمبر. يذهب "بارنيت"، إلى أن دول الثقب هذه هي الدول المصابة بالحكم الاستبدادي، والأمراض والفقر المنتشر، والقتل الجماعي والروتيني، والنزاعات المزمنة، وهذه الدول تصبح بمثابة مزارع لتفريخ الجيل القادم من الإرهابيين. وبالتالي فإن على دول القلب، العمل على انكماش الثقب من داخله، فالعلاقات الدبلوماسية مع دول الشرق الأوسط لم تعد مجدية؛ ذلك أن الأنظمة العربية بعد سقوط العراق لم تعد تهدد أمن أمريكا، وأن التهديدات الحقيقية تكمن وتتسع داخل الدول ذاتها، بفعل العلاقة غير السوية بين الحكام والمحكومين. ويخلص "بارنيت" إلى أن تلك الفوضى البنَّاءة ستصل إلى الدرجة التي يصبح فيها من الضروري تدخل قوة خارجية للسيطرة على الوضع وإعادة بنائه من الداخل، على نحو يعجِّل من انكماش الثقوب وليس مجرد احتوائها من الخارج، منتهيًا بتخويل الولايات المتحدة القيام بالتدخل بقوله: "ونحن الدولة الوحيدة التي يمكنها ذلك"[32].

يرى البعض أن الفوضى الخلاقة ترتكز على أيديولوجية أمريكية نابعة من مدرستين رئيستين: الأولى: صاغها "فرانسيس فوكوياما" بعنوان "نهاية التاريخ"، ويقسم فيها العالم ما بين عالم تاريخي غارق في الاضطرابات والحروب، وهو العالم الذي لم يلتحق بالنموذج الديمقراطي الأميركي. وعالم آخر ما بعد التاريخي وهو الديمقراطي الليبرالي وفق الطريقة الأمريكية. ويرى أن عوامل القومية والدين والبنية الاجتماعية أهم معوقات الديمقراطية. وصاغ المدرسة الثانية "صمويل هنتنغتون" في مؤلفه "صراع الحضارات"، مُعداً أن مصدر النزاعات والانقسامات في العالم سيكون حضاريًّا وثقافيًّا، وذهب إلى أن الخطوط الفاصلة بين الحضارات ستكون هي خطوط المعارك في المستقبل[33]. وتعتمد نظرية الفوضى الخلاقة في الأساس على ما أسماه (صموئيل هنتنغتون) بـ (فجوة الاستقرار)، وهي الفجوة التي يشعر بها المواطن بين ما هو كائن وما ينبغي أن يكون، ويعزز المفهوم النظري الذي تقدم به (هنتنغتون) ،عن الفوضى الخلاقة تحليلا يصلح لفهم التحولات الداخلية التي تعيشها دول العالم في فترة ما بعد الحرب الباردة.

ثم تبلور المضمون النظري للفكرة في ورقة عمل قدمتها "مؤسسة واشنطن لسياسة الشرق الأوسط" (ذات الميول الصهيونية إلى الخارجية الأمريكية). وملخص ما أوردته هذه الورقة هو الإيحاء بأن الأفضل لإدارة الرئيس جورج بوش أن تشجع حالة الغليان وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط، ما دام خلاف الحكام مع المعارضين يؤدي إلى إنتاج حالات من(الهدوء والطمأنينة على الساحة الأمريكية. ولكن وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس كانت هي صاحبة الفضل في تحول هذا التعبير إلى مصطلح صار الكثيرون يعولون عليه في محاولة فهم الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في المنطقة؛ ففي حديثها الشهير لصحيفة "الواشنطن بوست" الأمريكية ردت على استفسار حول كون التفاعلات التي تموج بها هذه المنطقة من العالم لا تترك مجالاً سوى للاختيار بين الفوضى، أو سيطرة الجماعات الإسلامية على السلطة، ولن تؤدي بالضرورة إلى انتصار الديمقراطية، بالقول: "إن الفوضى التي تفرزها عملية التحول الديمقراطي في البداية؛ هي من نوع "الفوضى الخلاقة"، التي ربما تنتج في النهاية وضعا أفضل مما تعيشه المنطقة حاليا"[34]. وعلى الرغم من وجود هذا المصطلح في أدبيات الماسونية - التي إشار له الباحث والكاتب الأمريكي "دان بروان"، وفي سيرورات الثورة الفرنسية، والمصادر والاسس التي رفدتها فيما بعد، اثناء الحرب الباردة وبعدها - إلا أنه لم يطف على السطح إلا بعد الغزو الأمريكي للعراق، وبدء الإدارة الأمريكية، ومراكز البحوث والدراسات السياسية والاستراتيجية الأمريكية بصياغة مشروعها الجديد" مشروع الشرق الأوسط الكبير"، حتى بدأ العقل السياسي والاستراتيجي الأمريكي بالتنظير لهذا المشروع لتخلص من الأنظمة السياسية الراكدة في المنطقة، عن طريق هذه النظرية "الفوضى الخلاقة".

المبحث الثاني: مرتكزات وأبعاد نظرية الفوضى الخلاقة

للفوضى الخلاقة مرتكزات وابعاد، ومن الضروري توضيح دورهما في تنفيذ تلك النظرية، واشاعة الفوضى من خلالهما، وتفكيك بينة الدولة تمهيداً لإعادتها وفق ما يتلائم مع النموذج الغربي أو الأمريكي. ولهذا سيناول هذا المبحث دراسة مرتكزات الفوضى وابعادها بمطلبين، يختص الأول على مرتكزات الفوضى أما الثاني سيركز على الابعاد السياسية للنظرية.

المطلب الأول: مرتكزات نظرية الفوضى الخلاقة

توج تصريح كوندوليزا رايس عن مفهوم الفوضى الخلاقة، بداية مرحلة جديدة من مراحل السياسة الخارجية الأمريكية التدخلية في شؤون العالم، والتي يلخصها التحول من سياسة فرض الاستقرار إلى فرض التغيير. وتعد نظرية الفوضى الخلاقة، كمنهج للتغير والتحول في السياسة الأمريكية، ويلخص هذا التحول، روبرت ساتلوف، المدير التنفيذي لمعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى الأميركي: بقوله "تاريخياً، كان السعي للحفاظ على الاستقرار ميزة أساسية في سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. جورج بوش كان أول رئيس يقول " إن الاستقرار بحد ذاته عثرة في طريق المصالح الأميركية في المنطقة ". بعد أحداث 11 أيلول، سعت الإدارة نحو سياسة من عدم الاستقرار البناء، بناءً على الاعتقاد بأن حماية المواطنين الأميركيين والمصالح الأميركية يتم عبر تغييرات أساسية في أنظمة الشرق الأوسط. وفي هذا الاتجاه اتخذت الولايات المتحدة عدداً من الإجراءات القسرية وغير القسرية بدءاً من الحرب على أفغانستان والعراق[35]. وكان ساتلوف قد قدم ورقة توحي للإدارة الأمريكية، بتشجيع حالة الغليان وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط، طالما أن خلاف الحكام مع المعارضة في دول المنطقة، سيحدث نوعًا من الهدوء والطمأنينة على الساحة الأمريكية، ويؤمِّن أهدافها الحيوية في بلدان الشرق الأوسط، وهو يرى، بأن الفوضى الخلاقة في الشرق الأوسط تقاس على مسطرة المصالح الأمريكية[36].

ويتجلى ذلك بتصريح رايس التي أكدت فيه على المصلحة الأمريكية من خلال تحريك الركود السائد في المنطقة، وذلك بقولها "إن طبيعة المصالح الأمريكية تقتضي تحريك الركود الذي يسود المنطقة العربية بالقدر الذي لا يسمح بالانزواء الفوري للأنظمة الراهنة" [37]، إن أمريكا أخطأت على مدى ستين عامًا من الحفاظ على الاستقرار في المنطقة. هذه النظرية تهدف إلى إعادة رسم الخريطة الجيوسياسية وفقاً لحسابات المصالح الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة، ويستهدف تفعيل التناقضات الراهنة في البلدان

العربية والدفع بها حتى ولو أدى ذلك إلى إسقاط الأنظمة الحليفة والموالية للولايات المتحدة، وعندما قيل لوزيرة الخارجية الأمريكية "إن الفوضى الخلاقة قد تقود إلى تولي الجماعات الأصولية المتشددة مهام السلطة في البلدان العربية والإسلامية"، لم تكترث بالأمر، بل قالت إن مخاوف الأنظمة من الإسلاميين يجب ألا توقف حركة الإصلاح، وراحت تطلق شعار الحوار مع الأصوليين كوسيلة لدعم الديمقراطية في المنطقة[38]، لذلك من الأفضل أن تبادر الولايات المتحدة إلى دعم الديمقراطية في الشرق الأوسط، الداعية إلى سلام ووئام بين الشعوب، وهذا ما اعتقد به ودعا إلية "شارانسكي"، المنشق السوفيتي في كتابه "قضية الديمقراطية"، بأن السلام في الشرق الأوسط بحاجة إلى انتشار الديمقراطية وترسيخها في المنطقة، ولا يمكن نشر سلام في المنطقة من دون نشر الديمقراطية. ويلقي شارنسكي بهذه المهمة على الغرب والولايات المتحدة الأمريكية[39]. ومن هذا الكتاب استوحت رايس إجابتها عندما سئلت عن الفوضى التي قد تحدثها تدخلات الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، فقالت "إن الوضع الحالي ليس مستقراً، وإن الفوضى التي تفرزها عملية التحول الديمقراطي في البداية هي فوضى خلاقة، ربما تنتج في النهاية وضعاً أفضل مما تعيشه المنطقة حالياً. وهناك أربع مراحل متتابعة لعملية الفوضى الخلاَّقة:

1. خلخلة حالة الجمود والتصلب غير المرغوب في النظام المستهدف.
2. الوصول إلى حالة من الحراك والفوضى المربكة والمقلقة لذلك النظام.
3. توجيه تلك الفوضى وإدارتها للوصول إلى الوضع المرغوب فيه.
4. استخدام المدخلات التي أججت الفوضى لإخمادها وتثبيت الوضع الجديد بشكله النهائي، إلى جانب الاطمئنان لترسانة القوة العسكرية، والأساطيل الأمريكية في المنطقة، وهي أهم عناصر المعادلة التي تستند إليها الفوضى[40].

وترتكز الفوضى الخلاقة على جملة من الأسس المدروسة. تهدف في المقام الأول إلى خلخلة النسيج الاجتماعي وإرباكه حتى تعم فيه الفوضى. مما يفسح الطريق للتدخل العسكري أو السياسي والاقتصادي. ومن هنا يمكن إجمال أهم مرتكزاتها وفق الآتي:

أولاً: اطلاق الصراع العرقي والآيديولوجي: إذ تقوم سياسة (الفوضى الخلاقة) على بث الشرخ العرقي الحاد في الدول التوافقية القائمة على التوازن؛ بسبب تركيبها العرقي. والمشكلة القبرصية تعبر عن هذه الحالة . كما لجأ التدخل الامريكي في العراق إلى هذا الدرس في اعقاب حرب الخليج الثانية، حيث سُلِخ سياسياً وعسكرياً الشمال الكردي من البلاد، على اساس عرقي فضلاً عن تأجيجه للصراع الطائفي والعرقي في العراق بعد احتلاله عسكريا. وفي جنوب السودان تم تغذية نوازع الانفصال العرقية والدينية، حتى توج ذلك بتقسيم السودان لدولتين: شمال مسلم عربي في اغلبيته، وجنوب مسيحي في اغلبيته[41]. وبغية تعميق هذا الشرح وجعله نهائياً، تلجأ وسائل الإعلام عند كل طرف إلى نبش الماضي الصراعي لكل جماعة وتعظيم إعمال البطولة عند الذات وأعمال الظلم عند الخصم، إذ ينبري للرأي العام المطوق والمحاصر ضمن كل منطقة أنه يخوض معركة سياسية وتاريخية مع الآخر[42]. إن أيديولوجيا الفوضى الخلاقة لا تنحصر في إشاعة الفوضى في حد ذاتها بل كونها أيضاً وسيلة وأداة تتمكن الولايات المتحدة عبرها من خلق مسوّغات على الأرض تفتح لها سبل التدخل وإملاء تصوراتها[43].

ثانياً: اطلاق صراع العصبيات: بعد تأجيج الانقسام والتخاصم الإيديولوجي بين اهل البلد الواحد، يقوم بضرب الدولة، عبر ضربها بجميع مؤسساتها، واستبدالها بولاءات حزبية أو عشائرية متجزأة قائمة على انتماءات قبلية. كتلك التي شهدتها الصومال عام 1991م والعراق بعد دخول الجيش الامريكي إلى بغداد[44].

- **ضرب الاستقرار الامني**: اطالة امد الاختلال الامني بحيث يشعر الناس أن لامجال للعودة إلى الحالة التي كانت سائدة قبل الحرب. ومن ابرز الامثلة على هذه العملية، السيارات المفخخة التي كانت تضرب لبنان ابان حربه الداخلية التي عاشها ما بين 1975 و1989. وما شهده العراق اليوم يشبه السيناريو اللبناني في اكثر من نقطة ، فالطرف الامريكي ينسحب تدريجياً من اللعبة، لكن بعد تأكده من ثباتها على اختلال ثابت ينهك الحكومات ويجعلها تطلب الدعم والمساندة الخارجية الامريكية**(45)**.
- **خلخلة الوضع الاقتصادي:** من الدروس المفيدة التي اضيفت إلى نظرية الفوضى نذكر ايضا زعزعة الاستقرار الاقتصادي في العمق، كما حصل عقب انهيار الاتحاد السوفيتي مطلع التسعينات، إذ انهارت المؤسسات المصرفية الرسمية وساد التضخم بسبب تهريب معظم الرساميل والودائع العامة، بعد تسييلها إلى خارج البلاد[46]. وإغراق عديد البلدان في المديونية مما أدى إلى إفلاسها عن طريق سياسات الإقراض المجحفة التي لا تساهم في التنمية الحقيقية بقدر مساهمتها في تمويل بنوك الإقراض الدولية، ومن ثم تعميق الهوة داخل البلدان المستدينة مما يعمق حجم الفجوة داخلها[47].
- **التعبئة الإعلامية**: فالتعبئة الاعلامية كفيلة على الامد الطويل بالنيل من العدو. فما تم تجريبه انطلاقا من المانيا الغربية السابقة باتجاه المانيا الشرقية السابقة، بالوسيلة التلفزيونية، نجح في اختراق المعسكر الاشتراكي برمته، يتبع اليوم في المنطقة العربية عبر وسائل الاعلام السمعية والبصرية والمسموعة والمكتوبة التي توجهها الولايات المتحدة الأمريكية وتستخدمها في مشروعها الاستراتيجي[48].
- **تداخل المرتكزات اعلاه**: هذه الكوكبة من أساليب الخلخلة ليست حكراً على الأمريكيين فقط، بل إن القوى العظمى كافة قد تلجأ إليها حفاظاً على مصالحها على مدى القرن العشرين، في الدول التوافقية الضعيفة في تركيبتها السياسية والاجتماعية. وهنا لا بد من التذكير ما قامت به بريطانيا العظمى في الهند سنة 1947، والذي أدى إلى تقسيم البلاد لاحقاً[49].

وتعد تلك النقاط الأنفة الذكر مرتكزات اساسية لنظرية الفوضى الخلاقة، فضلاً عن إثارة الفتنة الطائفية والعرقية والدينية بين شعوب الوطن الواحد، والتصّلب والاستبداد السياسي وحق الشعوب في الديمقراطية، والنزاعات الحدودية بين الدول ومنها الانفصالية المطالبة بالاستقلال الداخلي، والإرهاب الدولي الذي هو وفق التحديد الأمريكي نابع من الحركات الإسلامية المتشددة التي ترفض النموذج الديمقراطي [50]، وعنف طويل الأمد يطبع العلاقات العامة، والخوف من الآخر؛ بسبب(الدين، العرق، اللغة)، وعدم تجانس بين اطياف المجتمع، ادعاء السيطرة بدون سند حقيقي، ارتفاع نسبة الجريمة، انخفاض الأداء

السياسي(الافتقار للحنكة السياسية)، فشل المؤسسات، تدمير البنية التحتية، استشراء الفساد في مؤسسات الدولة، وتناقص الشرعية الدولية[51].

أما عن المرتكز الديني لاستراتيجية الفوضى الخلاقة؛ فيمكن حصرها في المنطلق العقائدي الديني الذي تكثفت أماراته بوضوح بعد وصول المحافظين الجدد إلى سدة الحكم في الولايات المتحدة كفريق معاون وموجه للرئيس بوش الابن، والمنطلق المصلحي التقليدي الذي يتشكل دومًا بفعل حكومة الظل الأمريكية، التي تتكون من الشركات الكبرى وجماعات المصالح، التي عادة ما تكون في خلفية كافة القرارات الاستراتيجية الكبرى التي تتخذها الإدارات الأمريكية المتعاقبة[52]، تلك الخلفية العقدية المستمدة من الجذور الدينية التي خلقها وأرساها الآباء المؤسسين للولايات المتحدة الأمريكية.

ولتحقيق تلك الرؤية وتحريك الفوضى الخلاَّقة بشكل عملي على الساحة الشرق أوسطية، جندت الولايات المتحدة الكثير من الإمكانات، والعديد من وسائل الجذب والضغط والإقناع الإيديولوجي، على مختلف الأصعدة (الإعلامي والاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي)، ومن ذلك: اتفاقيات التجارة الحرة، والحث على تعديل الدساتير الوطنية، وإنشاء واختراق القنوات الفضائية، والمحطات الإذاعية الناطقة بالعربية، وتقديم خدمات التواصل الإلكتروني المجاني بين أفراد المجتمعات، عبر الإيميلات والفيس بوك والمواقع التي تعج بها شبكة الإنترنت، والتواصل المكثف مع النشطاء والحقوقيين، والتركيز على بعض المسؤولين الحكوميين والأكاديميين الذين تلقوا تعليمهم في أمريكا، فضلاً عن دعم عدد من أطراف المعارضة في البلدان المستهدفة بشكل فردي أو مؤسسي.. إلى غير ذلك مما يحقق الالتقاء الجماهيري والشعبي مع آراء وميول ووجهات وطموحات أمريكا في المنطقة[53].

فالإدارة الأمريكية تبدو على قناعة بقدرة الفوضى على أن تحدث في المجال السياسي نفس ما أحدثته "اليد الخفية" على الصعيد الاقتصادي، وذلك وفق قناعة بأن آليات السوق هي خير محرك لديناميات العمل السياسي، بما تقوم عليه من تنافسية وتعددية ومناورة؛ ولذا وصف البعض الاستراتيجية الأمريكية بأنها بمثابة مغامرة تاريخية، وسيلتها القفز إلى المجهول، والاعتقاد في قدرة صناديق الانتخابات أن تحمل ما تحمله الصناديق السوداء، على أمل أن تكون الفوضى مفيدة. إذ تدفع الولايات المتحدة وأوروبا باتجاه الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط نتيجة يأسها من التطور الذاتي لشعوب تلك المنطقة، وحكوماتها الغارقة في الفساد والطغيان، ويتم ذلك بتبني آلية صناديق الانتخابات، مع الإيمان شبه العقائدي بالعملية الديمقراطية، بنفس المعايير التي أفرزت التغيرات الديمقراطية السلمية في أوروبا الشرقية وآسيا، وهذا ما طبقه الأمريكيون بالفعل في العراق[54].

وهو ذات الشيء الذي أكده ريتشارد هاس في خطابه أمام لجنة العلاقات الخارجية عندما صرح بالقول: "في بعض الأحيان، تجنّبت الولايات المتحدة النظر بتعمّق في الأعمال الداخلية للبلدان لصالح تأمين تدفق متواصل من النفط، ولكبح التوسع السوفيتي والعراقي والإيراني، وللتعامل مع القضايا المتصلة بالصراع العربي - الإسرائيلي، ومقاومة الشيوعية في شرق آسيا، أو تأمين حق الحصول على القواعد لقواتنا العسكرية. وهكذا، ولإهمالنا تقديم المساعدة لتعزيز المسار التدريجي نحو الديمقراطية في العديد من علاقاتنا الهامة - بخلقنا ما يمكن تسميته "الاستثناء الديمقراطي" - فاتتنا فرصة مساعدة تلك البلدان لكي تصبح أكثر استقرارًا، وأكثر ازدهارًا، وأكثر سلامًا، وأكثر تكيّفًا مع ضغوطات عالم في طور التعولم. ليس من مصلحتنا أو من مصلحة الشعوب التي تعيش في العالم الإسلامي أن تواصل الولايات المتحدة هذا الاستثناء. سوف تتعامل السياسة الأمريكية بنشاط أكبر لمساندة الاتجاهات الديمقراطية في العالم الإسلامي أكثر من أي وقت مضى[55].

إذاً من خلال تلك الركائز والدعائم النظرية التي ارتكزت عليها نظرية الفوضى الخلاقة، المتمثلة في الصراعات الآيديولوجية والعرقية وضرب الاستقرار الأمني وخلخلة الوضع الاقتصادي، والتعبئة الإعلامية ..والخ، التي حدثت في الدولة العراقية بعد التغير السياسي في العام 2003، والإطاحة بنظام صدام حسين، إلا أن لا يمكن لصق كل ما حدث بنظرية الفوضى الأمريكية فقط، بأنها سياسة مفتعلة من الجانب الأمريكي؛ لأن تلك المرحلة مثلت مرحلة انتقال نوعي من نظام إلى آخر، ومثلت عملية جديدة لبناء دولة وفق رؤية ومرحلة جديدة مختلفة عن سابقتها داخلياً وخارجياً، إذ تعد عملية التغير السياسي في العراق بعد عام 2003 عملية تغير مفاجئ في محيط إقليمي غير ديمقراطي، وانظمة سياسية قبلية لم تستطيع أن تطيق ذلك التغير، فضلاً عن تفهم ذلك التغير من قبل تلك الأنظمة بأنه تغير سياسي طائفي، أزيح بطائفة معينة وجاء بطائفة أخرى لمسك السلطة، وهو ما أدى إلى التداخل الإقليمي والدولي في الداخل العراقي وتصارع تلك الإرادات داخل الساحة السياسية العراقية، مما أدى إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي الداخلي، وما زاد الطين بله، هي الطبيعة السياسية للقوى السياسية العراقية التي انخرطت في تلك الصراعات الإقليمية والدولية بدواعي طائفية، واصطفاف تلك القوى بشكل طائفي مما عزز حالة عدم الاستقرار والانشقاق السياسي والصراع الطائفي وحالة عدم الاندماج الاجتماعي، وسط دعم إقليمي لذلك الصراع وحالة عدم الاستقرار. وهذا كله انعكس سلباً على مستقبل الدولة العراقية التي ما زالت تعاني بسبب ضعف الإرادة السياسية للقوى السياسية العراقية، لاسيما العربية منها، التي غيّبت وضّيعت كل الفرص في اقامة دولة على اسس صحيحة؛ بسبب صراعها الطائفي والحزبي، وتنافسها غير الشريف الذي ادى إلى اضعاف كل الحكومات على مدار الفترة الماضية والحالية؛ وبسبب الفساد والتوافقات السياسية الضيقة.

إذاً ان حالة عدم الاستقرار السياسي بعد العام 2003 في العراق، لا يمكن للولايات المتحدة الأمريكية تحمل مسؤوليتها فقط، ولا يمكن تفسيرها وفق نظرية المؤامرة، على أنها مقصودة، ولا يمكن أن نفسرها وفق نظرية الفوضى الخلاقة، بل هي نتيجة طبيعية في ظل الصراع السياسي بين القوى السياسية وعدم قدرتها على الاتفاق في مشروع بناء دولة وفق رؤية سياسية واستراتيجية صحيحة تستطيع من خلالها الاندماج والاتفاق على مشروع وطني حقيقي بإرادة داخلية وتفاعل خارجي إيجابي بعيداً عن كل المشاريع الطائفية والحزبية.

المطلب الثاني: الإبعاد السياسية للفوضى الخلاقة

لم تطرح نظرية الفوضى الخلاقة من قبل الإدارة الأمريكية السابقة في عهد الرئيس بوش الابن، لكي تعالج قصور في السياسة الخارجية الأمريكية، أو تعالج التناقضات الفكرية مع العالم الآخر، وإنما طرحت من أجل ابعاد سياسية وأمنية واقتصادية، تهدف من خلالها الإدارة الأمريكية الحفاظ على مصالحها ومصالح حلفائها الإسرائيليين، بناءً على متطلبات مرحلة جديدة فرضها النظام العالمي الجديد، ومرحلة ما بعد احداث 11/ايلول/ سبتمبر2001، وقد جاءت بأبعاد سياسية ناعمة، بعد حرب افغانستان والعراق؛ ولذلك حاولت الولايات المتحدة فرض مفاهيم جديدة على العالم في ظل سياسة العولمة والحرب على الإرهاب ،من خلال رفع شعار تعميم الديموقراطية والحرية وحقوق الإنسان ،متّخذة من الشرق الأوسط الأوسع مسرحاً لتجاربها في تطبيق نظرية الفوضى وتغيير نظم الحكم في معظم دول المنطقة، وعلى مستوى السياسة الدولية فقد بدأت الولايات المتحدة في سياسة الفوضى الخلاقة لتحقيق المشروع الرئيس والأساس للإمبراطورية الأمريكية، وهو مشروع النظام العالمي الجديد، وعلى ضوء ذلك تفهم الفوضى الخلاقة كأداة وليست هدف لتحقيق هذا المشروع.

ويبدو أن الولايات المتحدة الامريكية بدأت تقرر استخدام سبل أخرى ،أصبحت واضحة خاصة في منطقة الشرق الأوسط كنقطة البدء والأساس والمفتاح الهام لتحقيق "مشروع النظام العالمي الجديد"، خاصة بعد التعثر السياسي على المستوى العالمي[56]، وتمثل هذه السبل ادوات ووسائل لسياسة الفوضى الخلاقة وهي :

- **الأعمال العسكرية المباشرة.**
- **الأعمال العسكرية غير المباشرة.**
- **الضغوط السياسية والاقتصادية.**
- **إحداث تغييرات جذرية في مناهج التعليم والثقافة.**
- **استخدام الاعلام.**

دعم وتزعم معظم حركات المجتمع المدني ولو من وراء ستار أو ظهور أو إشعار بوجود أمريكا أو حتى بشكل مباشر وواضح وصريح وداعم في تبنيها لحركات الإصلاح في المجتمعات و ذلك حرصاً منها على هذه المجتمعات و محاولتها الدائمة لتحسين اوضاعها[57].

ويمكن فهم الأبعاد السياسية لنظرية الفوضى الخلاقة على المستوى الإقليمي من خلال تحركات السياسة الأمريكية تجاه المنطقة. وقد خضعت السياسة الأمريكية لتغييرات مهمة بعد انتهاء الحرب الباردة تمثل في تغيير اولوياتها. اذ تعكس سياسة الفوضى الخلاقة تغيرا واضحا في السلوك السياسي الخارجي الامريكي تجاه المنطقة العربية.

وخلال إدارة الرئيس جورج بوش الابن توسّعت الولايات المتحدة في استخدام النظريات الفوضوية في إطار الحرب الاستباقية وتفعيل نظرية الدومينو[*] وصولاً إلى نظرية الفوضى البناءة كحل أخير مع هذه المنطقة. وتتكون عناصر هذه النظرية من: [58]

- تفكيك النظام الإقليمي العربي من خلال سياسة المحاور، مع أمريكا أو ضدها.
- وضع النظم في حالة قلق مستمر وتهديدها بالتغيير.
- إعادة صياغة النظم بحيث تقوم أمريكا بدور الهدم (الفوضى) ثم تتركها لصراعاتها الداخلية حتى تصبح الحاجة إلى التدخل والضبط الأمريكي ضرورة

وتقوم الأطروحة الرئيسة لنظرية الفوضى الخلاقة على اعتبار ان الاستقرار في العالم العربي يشكل عائقا أساسيا أمام تقدم مصالح الولايات المتحدة في المنطقة، ولذلك لا بد من اعتماد سلسلة من التدابير والإجراءات تضمن تحقيق رؤيتها التي تطمح إلى السيطرة والهيمنة على العالم العربي الذي يمتاز بحسب النظرية بأنه عالم عقائدي وغني بالنفط الأمر الذي يشكل تهديدا مباشرا لمصالح الولايات المتحدة. وينادي أقطاب نظرية الفوضى الخلاقة باستخدام القوة العسكرية لتغيير الأنظمة كما حدث في أفغانستان والعراق، وتبني سياسة التهديد بالقوة التي تساهم في تفجير الأمن الداخلي للعالم العربي، وتشجيع وتأجيج المشاعر الطائفية وتوظيفها في خلق الفوضى[59].

إن ثبات المصالح الامريكية الحيوية في المنطقة العربية والمتمثلة بالحفاظ على أمن (إسرائيل والسيطرة على المنطقة الاستراتيجية في الشرق الأوسط "المنطقة العربية"، ومنع وصول الاسلام الراديكالي إلى السلطة، والحفاظ على الدور الأمريكي في المنطقة، تجلى في الابعاد السياسية للفوضى الخلاقة، من خلال تصريحات كونداليزا رايس / وزير الخارجية الاسبق بالقول (إن الوضع الحالي ليس مستقراً، وأن الفوضى التي تفرزها عملية التحول الديموقراطي هي نوع من الفوضى الخلاقة التي تنتج في النهاية نظاما افضل، ومبادئه الاساسية هي الحرية وحقوق الانسان والديموقراطية). وهذا ما تجلى بإعلان مشروع الشرق الأوسط الجديد، الذي عَد "الديمقراطية والتنمية البشرية وتمكين المرأة والحكم الصالح" المرتكزات الاساسية للمشروع الأمريكي في المنطقة العربية. مما استدعى التغيير في العقيدة العسكرية والاستراتيجية التي اتبعتها الولايات المتحدة تجاه المنطقة العربية منذ مطلع الألفية الثانية، لاسيما بعد احداث 11/ايلول/سبتمبر2001. وهذا التحول في الاستراتيجية الأمريكية تمثل في استخدام القوة الناعمة محل القوة الصلبة، لإحداث تغييرات تدريجية في الأنظمة السياسية التقليدية وانظمة الحكم، ورفع الانطباع السلبي لدى السياسة الأمريكية بعد احداث11/ايلول حول العالم العربي، وقد تمثل ذلك التغيير باستراتيجية القوة الناعمة، لاسيما بعد تولي الرئيس أوباما رئاسة الولايات المتحدة.

وعلى ضوء هذا التغيير في السياسة الامريكية وتبني سياسة الفوضى الخلاقة يمكن فهم اهم ابعادها على المستوى الاقليمي وفقا لما يلي:

على الرغم من أن خطوات التحوّل الديمقراطي في منطقة الشرق الأوسط كجزء من سياسة الفوضى الخلاقة قد أصبح ضرورة - بحسب الرؤية الاستراتيجية الامريكية - لا بدْ من السير بها حتى ولو أدى ذلك إلى التخلّي عن أنظمة عرفت بموالاتها أو بتحالفاتها مع الولايات المتحدة. والتي عدت (كونداليزا رايس) أنّه من غير الممكن الحفاظ على سياسة الأمر الواقع التي اعتمدتها الولايات المتحدة في المنطقة لنصف قرن تحت شعار الحفاظ على الاستقرار. إلا أن رايس اطلقت التحذيرات من أنّ السماح بأعمام الفوضى وعدم الاستقرار قد لا يفسح المجال لقيام حكومات ديمقراطية[60].

وهذا ما حدث بالفعل، فَما سُمي (الربيع العربي) في الغالب ازاح انظمة تقليدية صديقة للولايات المتحدة، وافرز فيما بعد فوضى عارمة من المؤمل أن تكون خلاقة أو بناءة، إلا أنها افرزت تنظيمات إرهابية متطرفة، مما أدى إلى تفكك تلك الدول، وعدم الاستقرار والفوضى التي تعيشها منذ ما يقارب من نصف عقد، مثل ليبيا وسوريا واليمن، فضلاً عن مصر والعراق وافغانستان.

كما إن حقيقة مشروع الشرق الأوسط الكبير المقترح في ٢٠٠٤ والهادف ظاهرياً إلى تحقيق إصلاحات في الوطن العربي هو وسيلة لتفتيت المنطقة وفق نظرية الفوضى الخلاقة؛ هذا المشروع الذي تعثر تنفيذه موقتاً بسبب نتائج الحرب على العراق وأفغانستان، هو نفسه الذي طرح في صيغة قد تبدو مختلفة في ٢٠٠٦ تحت عنوان مشروع الشرق الأوسط الجديد؛ وما يحدث اليوم في المنطقة العربية ليس ببعيد عن مضامينه. فالتطبيق العملي لخطة الشرق الأوسط الكبير باعتباره وصفة علاجية لبلدان المنطقة وأداة لتنفيذ سيناريو الفوضى الخلاقة، هو كذلك الصيغة الاستعمارية الجديدة التي ستُكمل عملية التفتيت التي بدأها الاستعمار القديم في مطلع القرن العشرين، فزيادة على العمل العسكري المباشر أو بالوكالة، شكّلت الفوضى الخلاقة أحد أعمدة التدخل الخفي لرسم الخريطة الجديدة[61]. وما يحدث اليوم في سوريا والعراق وتكرار عبارات التقسيم من قبل الأمريكان، لا يمكن استبعاده من مشروع الشرق الأوسط الجديد، أو مرحلة ما بعد سايكس بيكو في تقسيم مناطق النفوذ وإعادة رسم الخريطة السياسية في المنطقة العربية، وفق المصلحة الأمريكية والغربية.

لقد طوّرت الولايات المتحدة الأمريكية هذا النهج، وصاغته في نظرية تعامل استراتيجي يعفيها من اللجوء إلى العمل العسكري المباشر إلا مضطّرة، فكانت نظرية الفوضى الخلاقة التي تستهدف استحداث حالة فوضى في مواقع الصراع بين أطراف محلية، تتيح للولايات المتحدة الأمريكية ركوب موجة الفوضى هذه، وتوجيهها لمصلحتها(62)؛ ولهذا يعد مشروع الشرق الأوسط احد ابعاد نظرية الفوضى الخلاقة في تقسيم منطقة الشرق الاوسط وفق ما تقتضيه مصلحة أمريكا وحلفائها الغربيين. وقد حاولت الولايات المتحدة اسقاط بعض الانظمة العربية، وهو ما تمثل بالفعل في الربيع العربي، ونشر الفوضى ومن ثم تتدخل بآليات مدنية في إعادة الأمور إلى نصابها وفق نظرية الفوضى الخلاقة وبوسائل ديمقراطية وسياسية ناعمة وفق ما نص علية مشروع الشرق الأوسط الجديد، إلا أنها فشلت في تلك الخطة المرسومة سلفاً لتبقى تلك الدول مثل "ليبيا وسوريا واليمن"، فضلاً عن العراق دول مفككه تعاني من حالة عدم الاستقرار السياسي الدائم والتقلبات الاقتصادية، وسط تهديد الجماعات والتنظيمات الإرهابية التي ما زالت تهدد كيان تلك الدولة؛ لتفشل تلك السياسة التي انبنت على مفهوم الفوضى الخلاقة، التي حاولت الولايات المتحدة من خلالها تسخير كل قواها الناعمة والذكية لاختراق بعض الدول من الداخل، أو بما يسمى بخطة "قصف العقول"، كتلك التي جاءت بها الولايات المتحدة بعد احتلال العراق 3003، ونشر الديمقراطية وحقوق الانسان، ومحاربة الإرهاب، والبحث عن اسلحة دمار شامل، واسقاط النظم الدكتاتورية. كل ذلك هي حجج وذرائع ناعمة في السياسة الخارجية الأمريكية للهيمنة على منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية بعيداً عن الاستخدام المباشر للقوة العسكرية؛ لتحديث دول المنطقة وفق النمط الأمريكي بعيداً عن الاسلام الراديكالي والإسلاميين الأصوليين، إلا أن النتائج جاءت عكسية فبعد اسقاط نظام صدام حسين، والحديث عن مشروع الشرق الأوسط الجديد ونظرية الفوضى الخلاقة، وثورات الربيع العربي. نرى بأن الدول قد تفككت وانهارت كما هو الحال لسوريا واليمن وليبيا فضلاً عن العراق، وانتشار الاسلام المتطرف والإرهابيين واجتياحهم لعدد من البلدان العربية.

المبحث الثالث: العراق مابعد 2003 تكريس الفوضى وتفكيك الدولة

مَثل احتلال العراق في العام 2003، محطة مهمة في التحولات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط بعدما ازاح الأمريكان نظام صدام حسين الذي جثم على صدور العراقيين اكثر من ثلاثة عقود من الزمن، وقد استبشر العراق خيراً بعد زوال صدام حسين، إلا أن مرحلة مابعد صدام لم تختلف عن سابقتها وربما أسوء منها من حيث انعدام الأمن وكثرة عمليات الجريمة المنظمة وغير المنظمة، والحرب الطائفية واستشراء الفساد وعمليات السلب والنهب ..والخ تحت انظار سلطات الاحتلال. مما ادى إلى تفكك الدولة العراقية وتكريس للفوضى الخلاقة وغير الخلاقة، الفوضوية في كل شيء حتى اصبحت الصفة العامة خلال السنوات الخمس أو الست الأولى بعد سيطرة قوات الاحتلال الأمريكي. وقد كان هدف الأمريكان المعلن من خلال اشاعة الفوضى بأنها فوضى خلاقة وهذه الفوضى مرحلة مؤقته؛ لأن العراقيين غير معتادين على الديمقراطية وما اعمال السلب والنهب إلا تعبيراً عن حريتهم وديمقراطيتهم الجديدة على حد تعبير الأمريكان، إلا أن تلك الفوضى استمرت على مدار السنوات الماضية وقد استكملت الفوضى الأمريكية بفوضى عراقية رسمية من خلال الممارسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخاطئة للقوى السياسية والأحزاب العراقية التي سيطرت على مؤسسات الدولة بتلك السياسات الخاطئة، مما أدى إلى تكريس تلك الفوضى وتفكيك بنية الدولة العراقية خلال الحقبة السابقة بعد 2003. ولهذا سيتم تناول هاتين النقطتين المهمتين في هذا المبحث عبر مطلبين، يتناول الأول الفوضى الأمريكية الخلاقة وتفكيك بنية الدولة العراقية بعد عام 2003. أما المطلب الثاني سيختص بدراسة فوضى القوى السياسية العراقية غير الخلاقة لاستكمال الفوضى الأمريكية.

المطلب الأول: الفوضى الأمريكية الخلاقة وتفكيك الدولة العراقية بعد عام2003.

كانت حروب الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط متمثلة بالحرب على افغانستان والعراق، تحت غطاء أخلاقي يهدف إلى محاربة الإرهاب ومحور الشر، ونشر الديمقراطية، وإسقاط الدكتاتوريات الدينية والسياسية في المنطقة. ثم اتجهت الإدارات الأمريكية المختلفة إلى ضرورة تحسين صورة بلدها، والتحول من دولة غازية إمبريالية إلى الدولة التي ترعى الحوار بين الفرقاء، لا للتوفيق بينهم، إنما بقصد توجيهه والتحكم في إيقاعة، وإدارة الصراع وفق آليات جديدة للتفكيك عن بعد[63]. وقد جاءت نتائج الحرب الأمريكية على العراق لتضعه في حالة من الفوضى على أبواب حرب أهلية خطيرة. يبدو أن الولايات المتحدة لم تسعَ منذ البداية لإقامة حكم مستقر في العراق، وهذا ما ظهر جلياً من خلال تعاملها مع موضوع فرض الاستقرار ومن خلال رفض وزير الدفاع الأمريكي "رامسفيلد" لكل الاقتراحات التي تقدم بها القادة العسكريون. ويتضح أن القيادة الأمريكية قد شنت الحرب على العراق معتمدة على استراتيجية يلفها الشك والغموض. وكان من الواضح من البداية بأن اهدافها في قيام حكم ديمقراطي في عراق مستقر لم تكن قابلة للتحقيق بالوسائل والاستراتيجية اللتين اعتمدتا من قبل وزير الدفاع رامسفيلد، وفي هذا تجسيد مطلق لنظرية الفوضى في تفكيك الدولة العراقية[64].

يقدم العراق إنموذجاً للفوضى الأمريكية الخلاقة أو البناءة. حيث بدأ التدخل الأميركي عبر الأمم المتحدة ولجنتها للبحث عن أسلحة الدمار الشامل. وبعدها جاء التدخل العسكري والاحتلال لتبدأ الفوضى البناءة بطريقة مخالفة. إذ هدفت هذه الفوضى إلى خلق نظام بديل عن نظام ماقبل 2003 الدكتاتوري، وقد جاءت البداية عبر تشكيل مجلس الحكم الانتقالي الذي تشكل على أسس طائفية وتمثيل سياسي طائفي، وأدخل عنصر التمييز العرقي والطائفي إلى صلب النظام. ومن ثم كانت محاولة تكريس هذا العنصر في الدستور العراقي. مما أدى إلى تفاقم التوتر بين مختلف مكونات المجتمع. إن الولايات المتحدة بأدائها السياسي ضاعفت خواص الفشل، إذ انهارت مؤسسات الدولة وازداد الأمر سوءاً بعد 2003، اذ تم الغاء كثير من مؤسسات الدولة العراقية والسيطرة الكاملة على الوضع السياسي، وتدمير الاقتصاد العراقي توازيا مع التدمير الشامل للبنى التحتية ووضع البلاد في حالة فراغ أمني لمدة طويلة، وهذا هو التجسيد الواقعي والتطبيق العملي لنظرية الفوضى الخلاقة هذا من جهة، ومن جهة أخرى فأن انهيار مؤسسات الدولة ينبغي أن يتبعه عمل سياسي يتمثل في بناء تلك المؤسسات من جديد عبر ايجاد شكل ما لحكومة عراقية تعددية تستطيع أن تشق طريقها عبر سنوات من المصاعب السياسية والاقتصادية دون دعم عسكري أمريكي مباشر[65].

وفي هذا المجال يقول رووِل مارك غيريشت في مقال له صدر قبل الانتخابات التشريعية العراقية الأولى، "على علاّوي والاميركيين أن يظهروا بوضوح بأنّ الشيعة قادمون، وأنّ امام النخب السنية عامًا واحداً للالتحاق بالعراق الجديد. في الوقت نفسه، عليهما التأكيد علناً وباستمرار أنّ الجيش العراقي سيكون شيعياً وكردياً بغالبيته، لأنّ السنة لم يتركوا امامهما خياراً آخر... على السنة العرب أن يعرفوا ويشعروا حسياً انهم يخسرون العراق". وبهذا التفجير للتناقضات الداخلية أصبح العراق ساحة فوضى لتكريس هذه التناقضات ودونها الحرب الأهلية[66]. ويمكن الإشارة إلى دور أبرز الادوات السياسية للإدارة الأمريكية في تكريس الفوضى وتفكيك الدولة، ومنها:

1. مجلس الحكم البذرة الأولى في تكريس الفوضى والطائفية

بعد انتهاء العمليات العسكرية الكبرى وجدت الإدارة الأمريكية نفسها امام مشكلتين أولهما، أنها لم تكن تمتلك خطة واضحة تساعد في السيطرة على الاوضاع في العراق خاصة بعد قرار سلطة الائتلاف (Coalition Provision Authority) التي شكلتها لإدارة العراق برئاسة السفير بول برايمر، حل الجيش العراقي والاجهزة الامنية والاستخباراتية وفتح الحدود العراقية على مصراعيها . وقد ادى ذلك إلى خلق حالة من الفوضى والارتباك وعدم الاستقرار[67]. وتراوح مضمون التصور الأمريكي لمفهوم الفوضى بين عدد من المعاني المتقاربة، ابتداء بتصريحات رامسفيلد التي سوت بين الفوضى وحرية التخريب، مرورًا بمقترحات معهد واشنطن ومعهد المشروع الأمريكي التي أوصت بنشر الفوضى في الشرق الأوسط، إما لتصدير المشاكل الداخلية في الولايات المتحدة، وإما لتهيئة البيئة الداخلية في بلدان الشرق الأوسط كمقدمة لتغييرها، وانتهاءً بتصريحات كوندوليزا التي اعتبرت انتشار الفوضى بمثابة ضريبة التحول نحو الديموقراطية.

لقد استند الاحتلال الأمريكي في العراق على مبدأين، مبدأ الصدمة والترويع تم توظيفه خلال الحرب، ومبدأ آخر تم توظيفه بعد الاحتلال وسقوط نظام صدام حسين لإحكام قبضته على العراق بعد حل البنية التحتية للدولة العراقية وهو "الفوضى الخلاقة" في تفكيك بنية الدولة العراقية، وسبق الاثنين سياسة تجويع وحصار مدمرين. وقد كانت الفوضى الخلاقة هي الأداة لتمزيق الشعب العراقي، وأول خطوة لتنفيذها تمثلت في توظيف البعد الطائفي وإبراز الشخصية الطائفية في المشروع السياسي العراقي، فتم إلزام تنظيمات وأحزاب يسارية وعلمانية وشخصيات ليبرالية بالمحاصصة الطائفية والحزبية، تنفيذاً لرغبات الإدارة الأمريكية، وكان مجلس الحكم، البذرة الأولى لتلك النظرية وفق النهج الأمريكي، والذي تشكل على اساس طائفي وليس على أساس البرنامج السياسي والتاريخ الأيديولوجي لهذه القوى، أو على اساس الوطنية والهوية العراقية أو اصطفافات ديمقراطية حقيقية "تكنوقراط"، فكانت تلك البذرة الأولى التي زرعها الأمريكان في إدارة الدولة الجديدة؛ لتفكيكها وتشتيتها وتكريس الفوضى من خلالها. إذ بلغ مجموع الأحزاب والتجمعات المشاركة في انتخابات 2005/12/15، أكثر من 330حزباً وكياناً، من الصعب أن تجد بينها كيان او حزب ذو خطاب سياسي وطني يحرص على العراق كوطن بعيداً عن التكتل الطائفي، وأن وجد ذلك فسيكون من الندرة، إذ لايمكن أن يرى النور من شدة السعار الطائفي الذي تحلت بها أنذاك[68].

2. مشاريع وسيناريوهات أمريكية للفوضى في العراق

إن الأخذ بتعريف مايكل، على أن الفوضى البنّاءة، يجب أن تتضمن التدمير أولاً ثم البناء، وقد أغرقت العراق في حالة من الفوضى التي يرافقها أزمة نظام وأزمة هوية وتخلف، وأدخلت البلد في مرحلة جديدة غير واضحة المعالم والنتائج مفتوحة على كل الاحتمالات، ويرافقها عدد من المشاريع لضمان استغلال الفوضى البنّاءة، في إطار المصلحة الأمريكية، ومن هذه المشاريع:

أ- مشروع عدم التدويل

كان هذا اسهل المشاريع وأولها ومدخل لباقي المشاريع. وبالفعل استطاعت الولايات المتحدة والقوى الدولية الحليفة لها ولاسيما بريطانيا من إفشال تدويل المسألة العراقية في مدة قياسية وجيزة.

ب-مشروع تقسيم العراق

على الرغم من أن اتفاق القرارات الدولية كان قد حسم هوية العراق وانتمائه ووحدته، إلا أن مشاريع السياسة ما زالت مطروحة على النطاقين السري والعلني[69]. وقد طرحت واشنطن مشروع تقسيم العراق مرات عدة إلى ثلاث أقاليم ما سُمي بمشروع بايدن لتقسيم العراق والمنطقة، وما زال الأمريكان يطرحون مشروع التقسيم كأولوية لاستقرار العراق في ظل التحديات المعاصرة، وظهور تنظيم مايسمى " الدولة الاسلامية داعش" على الساحة، واجتياحه لبعض المدن العراقية، والانقسام السياسي والاجتماعي الذي يعاني منه العراق على مدار المدة الماضية. وعلي الرغم من تأكيد واشنطن أن التقسيم ليس حلا مناسبا للصراعات الطائفية، فإنها أوضحت أنه نظرا للاقتتال الداخلي المستمر؛ وبسبب حالة عدم التوافق بين القوى السياسية وعدم توحيد الخطاب السياسي لمشروع وطني موحد، لذلك يعد التقسيم أفضل الخيارات بالنسبة الإدارة الأمريكية. واستندت في ذلك إلي أن عملية التصويت في الانتخابات العراقية خلال السنوات الأخيرة أظهرت مدى أهمية وبروز العامل الطائفي في تحديد توجه الأفراد.

3. تناقض اتجاهات الإدارة الأمريكية الخمسة بما يخص الشأن العراقي بعد عام2003.

الاتجاه الأول: مثله الرئيس جورج بوش الذي ترأس مجلس الأمن القومي الأمريكي، إذا يميل بوش إلى حكم الأكثرية في العراق، ويدافع عن هذا الاتجاه، ويقول في خطاباته عن ضرورة حكم الأكثرية "الشيعية" وبإشراك بقية مكونات الشعب العراقي من السُنة والكرد.

الاتجاه الثاني: وزارة الدفاع الأمريكي التي تميل إلى إعطاء قيادة الجيش العراقي إلى القيادة السُنية.

الاتجاه الثالث: وزارة الخارجية الأمريكية التي تميل إلى دعم السياسيين السُنة مع بعض الشيعة، وهم يسعون لإيجاد سياسين معتدلين موالين للولايات المتحدة الأمريكية.

الاتجاه الرابع: وكالة المخابرات الأمريكية (C.I.A) التي تعمل لسيطرة العلمانيين العراقيين، وهذه الوكالة مرة تدعم السنة المتطرفين لضرب الشيعة، ومرة تدعم المسلحين الشيعة لضرب السنة، وهي تريد اضعاف القوي والحفاظ على توازن دائم.

الاتجاه الخامس: الكونغرس الأمريكي: وتتقاسم ولاءات هذا المجلس طبقاً للميل الحزبي بين الحزبيين الديمقراطي والجمهوري، وينتهج إتباع الحزب الديمقراطي سياسات تعتمد على منهاج دعم السُنة لإفشال سياسة بوش في العراق أنذاك، وإفشاله في البرلمان الأمريكي[70].

هذا التناقض وعدم الاتفاق بين المؤسسات الأمريكية الكبيرة التي تتحكم بالسياسة الأمريكية كانت لها تداعيات خطيرة على العراق، ومستقبل الدولة لعراقية، وما نعيشه اليوم هو نتيجة التخبط السياسي والأمني للإدارات الأمريكية في العراق، في ظل وجود طبقة سياسية غيبت كل الحلول السياسية السليمة في إدارة الدولة العراقية. وقد أدت حالة الفوضى والتخبط تلك إلى ضروب جلية من المعاناة "غياب الأمن الشخصي وغياب معظم الخدمات الأساسية، مثل الماء والكهرباء، والوقود" وطغت كل التصورات والوقائع السلبية على الاحتمالات الإيجابية التي كان يمكن أن تترتب على زوال نظام صدام حسين[71].

إذاً ما جرى في العراق منذ عام 2003 في الاطار السياسي يتطابق مع "الفوضى الخلاقة". والفوضى واللاتعيين هما ما يميزان الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي في حركته الداخلية وفي علاقته مع الخارج. ويبدو أن اللعب على وتر الطائفية والولاءات العصبية دون الوطنية قد ضرب بسهم وافر في المجتمع ويكاد يكون المدخل المناسب للفوضى "الخلاقة" ونظائرها من أيديولوجيات لايمكن استزراعها إلا في مجتمع تتوافر فيه، بحكم تشكيلته الاجتماعية الثقافية القابلة للعب على تناقضاتها[72].

وبهذا نشير إلى موضوعة أساسية يتحدد مضمونها في أن العوامل الخارجية كانت وما زالت أهم العوامل في تصدير وتغذية النزاعات الفكرية السياسية التي دارت وتدور بين التيارات السياسية في التشكيلات الاجتماعية للدول الوطنية. ولغرض تفتيت القوى المناهضة للعسكرة الأمريكية يجري العمل على تفكيك التيارات الوطنية في كل بلد عبر استنهاض مكوناته المذهبية واستحضار صراعاته التاريخية، لذلك سعت الإدارة الأمريكية ومن ورائها الكثير من المؤسسات البحثية والإعلامية إلى تحويل النزاعات المذهبية الداخلية إلى نزاعات إقليمية وتطويرها إلى تناقضات أيديولوجية عدائية وما يحمله ذلك من مخاطر .(تفتيت الأمن الإقليمي وسيادة الكراهية والعداء بين شعوب المنطقة[73]. وبهذا أبُعد العراق عن محيطة الإقليمي والعربي، وتضعضع موقفه الدولي نتيجة التدخلات الخارجية التي تريد ترجيح طرف على طرف أخر في إدارة الدولة العراقية، وعدم جدية الإدارة الأمريكية أنذاك في منع تلك التدخلات السلبية.

ولهذا فالولايات المتحدة الأمريكية اخطأت في سياساتها، في تشكيل مؤسسات الدولة العراقية وتشكيل الحكومة بعد العام 2003، وهي أخطاء ناتجة أما عن عدم رؤية ووضوح الإدارة الأمريكية السابقة؛ بسبب عدم أمتلاك واشنطن خطة ما بعد الاطاحة بنظام صدام، أو تعّمد الإدارة الأمريكية لتلك الأخطاء، وهي على ما يبدو كذلك. ومن تلك الأخطاء الكارثية تلك التي أشار إليها الخبير الاستراتيجي الأمريكي "انطوني كورد سمان"، الباحث في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية CSIS في 23كانون الأول 2003. اذ اكد ان الاخطاء الكبيرة التي وقعت فيها الادارة الامريكية في العراق بعد الاحتلال وأبرزها هو (حل الجيش

العراقي) و(الفشل في ايجاد توازن بين القوى السياسية) و(التشجيع على مبدأ المحاصصة الطائفية) و(الفشل في ضبط الامن وتحقيق الاستقرار) و (الفشل في ايجاد موازنات جديدة في العلاقات مع جيران العراق تكفل عدم تهديدهم له أو تدخلهم في شؤونه) . وأخيراً (عدم القدرة على إعادة الاعمار) والفشل في تفعيل الخدمات الضرورية للمواطنين[74].

وبهذا قد تمكنت الولايات المتحدة من احتلال العراق وربح المعركة عسكرياً، لكنها لم تكسب السلام وخسرت المعركة سياسياً سواء داخلياً "في الداخل الأمريكي" أو خارجياً على صعيد المجتمع الدولي؛ لأنها لم تستطع تحقق الأمن والاستقرار للعراق ، بسبب تلك الأخطاء التي ارتكبتها الإدارة الأمريكية السابقة في العراق. وتفجرت دفعة واحدة كل المشكلات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، ولم تكن إدارة الاحتلال في البدء جادة وقادرة على احتواء الوضع الجديد ومعالجته، فالفوضى وعمليات التخريب والقتل والمقاومة والإرهاب والعجز عن إنجاز سريع لمشاريع البنية التحتية التي هدمتها الحرب وعطلها الحصار الاقتصادي هي حصيلة منطقية للسياسات التي مارستها إدارة الاحتلال، فالحرب لم تسقط النظام فحسب، بل فككت مؤسسات الدولة العراقية بكاملها حين حُل الجيش والشرطة والأمن والوزارات والمؤسسات الحكومية وسرحت مئات الآلاف من الجنود والضباط والموظفين وألغت القوانين كلها تقريبًا، مما أوجد رفضًا لإجراءاتها وخلق فراغًا سياسيًا عجزت سلطات الاحتلال عن ملئه[75]. وقد منحت الأخطاء التي ارتكبتها الإدارة الأمريكية وتخلف إعادة تشغيل الخدمات، فراغًا سياسيًا ومجالا رحبًا للقوى المناهضة للولايات المتحدة الأمريكية وللوضع الجديد على التحرك صوب إثارة المشكلات وتعقيد الأوضاع أمام سلطة وقوات الاحتلال ومنع تحقيق الأمن والاستقرار في البلاد. وهذا يدل أيضا على استمرار تخبط الإدارة الأمريكية في ظل سعيها للمزج بين الجانب المعلن الأخلاقي كعنوان للحكم والإدارة، والجانب العملي الساعي لتحقيق المصالح الأمريكية والحفاظ عليها، في ظل حكومات عراقية ركيكة وضعيفة؛ وبسبب الصراع بين القوى السياسية والحزبية، وبين المشاريع والاجندة الخارجية، وهو الجانب "العملي" الذي يطغي عادة في النهاية علي ما عداه.

بعد العام 2009، طرح أوباما بعد توليه رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية الخيارات السياسية السلمية في العراق، منتقداً سلفه بوش، في إدارة الملف العراقي، يقول "بأننا لايمكن أن نطرح حلولاً عسكرية لحرب أهلية سنية شيعية في العراق، وإنما الحل الأمثل أن نترك العراق وهو مكان افضل حالاً، وأن نمارس الضغوط على تلك الأحزاب المتحاربة لإيجاد حلول سياسية دائمة. وفي ذات الوقت علينا أن نطلق مبادرة إقليمية عقلانية وعالمية لمساعدة الوسطاء وإنهاء الحرب الأهلية في العراق ومنعها من الانتشار، ووضع حد لمعاناة الشعب العراقي. ولتحشيد الدعم الدولي والإقليمي لمثل هذه المبادرة يجب أن نعلن صراحة أننا لا ننوي إقامة قواعد دائمة في العراق، يجب أن نترك ورائنا الحد الأدنى من عديد القوات الكافية لحماية الاشخاص والمصالح الأمريكية. ونستمر في تدريب القوات العراقية واجتثاث القاعدة[76]. هذا يعني بأن الإدارة الأمريكية بقيادة الرئيس اوباما اسندت المهمة العليا في تشكيل الحكومات العراقية وإدارة الدولة، والاتفاق بين الفرقاء السياسيين والاحزاب السياسية على مشروع بناء الدولة، إلى القوى السياسية العراقية والاحزاب والتيارات السياسية. وعلى ما يبدو بأنها اكملت النظرية الأمريكية "الفوضى الأمريكية المزيفة بالخلاقة أو البناءة" بالفوضى السياسية غير الخلاقة للقوى السياسية والاحزاب العراقية في إدارة الدولة العراقية.

المطلب الثاني: الفوضى غير الخلاقة للقوى السياسية العراقية لاستكمال الفوضى الأمريكية الخلاقة.

إن كل مشروع للبناء يفترض وجود خارطة سابقة عليه لاسيما إذا كان ذلك المشروع مشروعاً لبناء دولة وينبغي أن يقوم على اسس ثابتة ورصينة مدعمة بمناهج علمية متكافلة يكرس بعضها البعض، إلا أن مرحلة بناء مؤسسات الدولة العراقية مابعد العام 2003 لا تختلف عن سابقتها، فالدولة كانت محكومة بقائد دكتاتوري واحد، اصبحت محكومة بقوى سياسية متناحرة تكون كلمة الفصل فيها لرئيس الكتلة أو الحزب. وعندما تعمد القوى والاحزاب السياسية إلى تنحية الدساتير والعبث بها، وإقصاء القوانين، وتتعدى على الحقوق الأساسية للشعوب، وتحترف كل أشكال التمييز والفساد، والانتقائية والاستحواذ على المال العام، وتمارس الفوضى وكل الأساليب الملتوية في الانتخابات البرلمانية، وتستبيح كل مقدرات الدولة (نفط-غاز- أرض- أسلحة)، وتبدو وكأنها في حالة حرب مستعرة وممنهجة ضد شعبها؛ فهذه الفوضى خلاقة بالنسبة إليها، لأنها تؤمن لمصالحها الاستحواذ على المتراكم من الثروة والسلطة، كمّاً وكيفاً، وبما يطيل أمد النفوذ والتسلط، وتعيد إنتاج نفسها في ديالكتيك من الدمج والنبذ[77]. ولهذا فالقوى السياسية والأحزاب العراقية متهمة اليوم في تفكيك الدولة العراقية وفق نظرية الفوضى الخلاقة التي مورست في العراق بعد الاحتلال الأمريكي، عبر الممارسات السياسية والاقتصادية الخاطئة للأحزاب السياسية في عملية بناء الدولة نتيجة تغيب الدستور والقانون؛ لتكن نتيجتها تفكيك الدولة العراقية بكل مؤسساتها وبنيتها السياسية، وتكريس للفوضى السياسية والاجتماعية وغياب الرؤية الحقيقة لمشروع وطني حقيقي. ويمكن لنا أن نقف على أبرز الممارسات السياسية الخاطئة التي ارتكبتها القوى السياسية والأحزاب العراقية في عملية بناء الدولة وإدارتها بعد العام 2003، والتي أدت إلى استكمال الفوضى الأمريكية بطريقة اخرى، إلا أنها ليست طريقة الفوضى الخلاقة كما يعتقد الأمريكان وإنما طريقة الفوضى غير البناءة، المدمرة للدولة ومؤسساتها، وهي كالآتي:

1.الدكتاتورية الجديدة

إن زعماء الكتل السياسية، أو قادة الاحزاب المكونة لها، كانوا في مجمل محطات عراق مابعد دكتاتورية الحزب الواحد اصحاب قرار الفصل في اغلب محادثات تشكيل الحكومة وتوافق القوى السياسية. فالعدد الأكبر من النواب خلال حقبتي الجمعية الانتقالية المنحلة ومجلس النواب لم يكن تأثيرهم واضحاً. هذا الأمر ادى بنواب البرلمان إلى أن يصبحوا مقيدين بإرادة زعماء الكتل أو رؤساء الأحزاب المكونة لتلك الكتل، نظراً لغياب الديمقراطية داخل القوى السياسية النافذة في البلاد. وهنا تكمن أول بوادر الدكتاتورية الجديدة. وهي دكتاتورية غير فردية بالمعنى الذي عهدناه في عراق الحزب الواحد[78]. ولعل هذه الدكتاتورية اخطر من دكتاتورية الحزب الواحد؛ لأنها تؤدي إلى التفتت وتشظي القرار الداخلي؛ بسبب القرارات المتضادة للكتل السياسية، عكس القرار في دكتاتورية الحزب الواحد الذي يكون ملزم للجميع؛ بسبب سلطته القوية. هذه السمه السلبية "الدكتاتورية الجديدة" أدت إلى

صراعات سياسية داخلية كبيرة وكان لها دور كبير في الانشقاقات الحزبية وعدم التوافق السياسي بين القوى السياسية والاحزاب العراقية، وهي السمة البارزة التي حكمت العملية السياسية العراقية بعد العام 2003، وكان لها الدور الكبير في تفكك البنية السياسية للدولة العراقية على الصعيدين الداخلي والخارجي، مما ادى إلى تغيب دور السلطة التشريعية وضعف السلطة التنفيذية وتسيس السلطة القضائية.

2. آلية تفكير العقل السياسي العراقي بعد 2003.

لم يكن العقل السياسي العراقي للطبقة السياسية الحاكمة والمشاركة في العملية السياسية بعد العام 2003عقل استراتيجي مدرك لما هو حاضر وقادم في المستقبل يستطيع أن يقف على مكامن الضعف ليشخصها ومن ثم يعالجها، بل كان جل تفكيره كيف يمكن له أن يستفيد من تلك الفوضى التي خُلقت نتيجة غياب الدولة ومؤسساتها بعد الاحتلال الأمريكي في بناء شخصيته وثروته واستغلال الوضع المنفلت بسبب الفوضى؛ ليصبح الحزب والطائفة والمذهب والعصبية والولاءات الشخصية فضلاً عن الاجندة الخارجية هي مصدر العقل السياسي وآلية تفكير في الحكم وممارسة العمل السياسي، متخذاً من كل تلك المسميات منطلقات ودوافع للسيطرة على السلطة وسرقة الثروة. مما سبب ضعف في كل الحكومات التي شكلت بعد عام 2003، واستشراء للفساد والمحسوبية في كل مؤسسات الدولة العراقية. فآلية تفكير العقل السياسي العراقي خلال المرحلة الماضية محدودة وضيقة، لم تتعدى بناء الذات وكسب الثروة مستغلة كل الأساليب الملتوية للوصول إلى ذلك.

3. شرعنة الاختراق الخارجي للدولة من الداخل.

يحصل هذا الاختراق الخارجي لبنية الدولة وتركيبتها الاجتماعية نتيجة ضعف سلطات الدولة الداخلية والخارجية في رسم سياساتها وبعدها عن مفهوم الوطن والوطنية؛ بسبب سطوة القوى السياسية وقوتها التي تفوق قوة الدولة والقانون، وبسبب اجندتها التي تدعمها إقليمياً. ويتلخص هذا الاختراق بتفكيك الدولة من الداخل من خلال الاتصال المباشر مع الطوائف، والمذهبيات، والأحزاب السياسية، وأجهزة الدولة الأمنية، كالجيش والقوي الداخلية، بحيث يتم بناء علاقات مع المذاهب والأقليات والإثنيات والأحزاب والشخصيات المؤثرة في داخل الدولة، علي أساس مبدأ " شد الأطراف. وجذبها ثم بترها " أو إقامة علاقات مع احزاب وقوى بعيداً عن الحكومة المركزية، أو دعم وتشكيل نواة لقوة عسكرية بأجندة خارجية، كما يحدث في العراق اليوم من بعض الدول الإقليمية. وهذا بالتأكيد يعمل على إضعاف دور الدولة وتفتيتها إلى طوائف وأقليات واحزاب، مما يؤدي إلى استحالة بناء دولة موحدة، فضلاً عن ازدياد حالات الانقسام السياسي والاجتماعي، وعدم الاستقرار السياسي، مما يؤدي إلى خطر تصدع الدولة داخلياً، وهذا الخطر ناتج من الدولة نفسها ومكوناتها الداخلية؛ بسبب عجزها في بناء الجماعة الوطنية وبروز الانتماءات الصغرى الناتجة عن التنوع الاثني والمذهبي وبروز مشكلة الأقليات واختراق سيادة الدولة، وكذلك تشكيل الجماعات أو المليشيات وتسليحها مما يجعل منها فصائل موازية للمؤسسة العسكرية الوطنية. ويشير كل من برهان غليون ومحمد السعيد إدريس إلي أن "سلوك الدولة وفشلها الداخلي كان سببا رئيسيا في تدويل قضاياها الداخلية"[79]. وبالمحصلة هذا يؤدي اضعاف سلطة الحكومة المركزية، وجعلها غير قادرة على محاسبة تلك الفصائل حتى لو انتهكت أمن الدولة والمواطن لكونها مرتبطة بدول إقليمية، أو لربما قوتها ودعمها تفوق قوة الحكومة العراقية.

4. تغيب البراغماتية الوطنية

لم تستفد القوى السياسية العراقية مابعد 2003 من مرحلة التهديم والتفكيك الذي خلفها نظام البعث الصدامي في تدمير الدولة العراقية وتهميش مؤسساتها، وإنما جاءت مكملة لذلك الخراب؛ بسبب انعدام أو ضعف الفكر الاجتماعي لديها. بمعنى أن كل القوى السياسية التي جاءت بعد 2003، والمتمثلة بثلاث قوى " شيعية، سنية، كردية" تعمل حسب نواياها وغاياتها. وهي غايات ونوايا محكومة بتاريخ كل منهما. فالأحزاب الشيعية محكومة بتاريخ العذاب والمهانة اجتماعياً وروحياً ووطنياً وقومياً، بينما الأحزاب السنية محكومة بشعور فقدان السلطة، أما الأحزاب الكردية فإنها محكومة بتاريخ العذاب والمهانة القومية والرغبة في تعويضها بغنيمة الأرض والثروة. بعبارة اخرى، أن الجميع يعمل بنفسية الانتقام والتشفي والحصول على غنيمة، ولايعمل حسب منطق الرؤية الوطنية وقواعد العمل السياسي الاجتماعي ووفق مصلحة الدولة العراقية[80]، وبهذا تكّريس لازدواجية التشكيل وتغييب للحلول الوطنية، فحينما ينقسم الغربيون إلى محافظين وراديكالين فإنهم يتفقون على المصالح العليا لبلدانهم، لكن حينما نختلف فإننا جميعاً سنجعل (المنهج السياسي) فوق الوطن والمواطن والمستقبل[81]. وهذه كانت سمة اساسية لكل القوى السياسية العراقية بعد العام2003، مما أدى إلى تغيب مصلحة الدولة العراقية الداخلية والخارجية واضعافها على المستوى الداخلي والخارجي المتمثل بالمحيط الإقليمي والدولي.

فتغييب المصلحة الوطنية مصحوبة بدكتاتورية الكتل السياسية "رئيس الكتلة أو الحزب"، وفسح المجال للدول الإقليمية بمد جسور العلاقة وتقديم الدعم وتشكيل القوى العسكرية مع بعض الاحزاب والمذاهب، فضلاً عن تكريس المحاصصة الطائفية والحزبية وتغيب الدستور أدى إلي فوضى في كل مفاصل الدولة العراقية لاسيما في المؤسسة العسكرية والأمنية، مما أدى إلي تداعيات خطيرة على الدولة متمثلاً بظهور تنظيم "داعش" واجتياحه لعدد من محافظات ومدن العراق، وضعف الدولة اقتصادياً؛ بسبب انخفاض اسعار النفط وتعطيل الصناعة الوطنية واستشراء الفساد في كل قطاعات ومؤسسات الدولة، فضلاً عن هشاشة البيئة السياسية وضعف العملية السياسية المكرسة والمشجعة للفوضى. وبذلك تكرست كل سلبيات المرحلة السابقة متفاعلة لتنتج لنا دولة ضعيفة ونظام سياسي ركيك وعملية سياسية هشة؛ لتستكمل نظرية الفوضى الأمريكية بفوضى القوى السياسية العراقية.

ولهذا فهناك نتائج ترتبت على فوضوية القوى السياسية وسياساتها الخاطئة وتغليب الإرادة الخارجية على الإرادة الوطنية وفشلها في المصالحة وبناء الدولة، ومن هذه النتائج [82]:

- **أزمة مؤسسات الدولة الرسمية**: وهي في الواقع أزمة حكم ودولة، وعلى الرغم من أن العراق استطاع أن يشكل حكومة وبرلمان واقرار دستور، إلا أن ذلك لم يكن سهلاً وليس استناداً لآليات فكرية اصيلة أو معاصرة فكرياً أو عقائدياً وحتى

استراتيجياً للحركة السياسية في العراق، ومن يمثلها من الفرقاء بالدرجة الأولى، بقدر ما كان نتيجة لصفقات ومشاريع ووعود خلف الكواليس قد تتغير بتغير الظروف والموازين بين القوى والمصلحة، وهو ما يهدد بفوضى عارمة يصعب حينها الرجوع إلى مرجع مسؤول وواضح، ومن أساسياتها الفساد الذي طالما منع المؤسسات الدولية من إعادة إعمار العراق. وما تعيشه الدولة العراقية اليوم من استشراء للفساد وتحزب مؤسسات الدولة، والترهل التي تعاني منه بشكل عام هو نتيجة لذلك.

- **أزمة مالية واقتصادية**: الفساد وهدر المال العام والصفقات كلها تقود إلى زيادة في الهجرة والفقر والتخلف والبطالة، مما يولد فوضى اقتصادية تؤدي إلى ثورات متوالية، واصطدامات عسكرية أو تطاحنات داخلية بين الأكثرية الفقيرة جداً والأقلية الغنية جداً، وما تعيشه الدولة العراقية اليوم نتيجة انخفاض اسعار النفط، واللجوء إلى السياسات التقشفية والمديونية والاقتراض وانعدام الانتاج الوطني هو نتيجة طبيعة لتلك الممارسات الخاطئة والفساد السلطوي.
- **أزمة هوية وموقع**: في ظل التخبط والاستسلام لفوضى مفاهيم العولمة المبهمة وما بين مواجهة التدخلات الخارجية أو التحالف معها، يصعب على العراق تحديد موقفة من القوى الإقليمية والدولية، وهو الامر الذي يدخله في أزمة هوية، وضياع الهوية الداخلية والخارجية بين تلك التدخلات، في ظل التخبط الداخلي وانهمار المشاريع الفوضوية الخارجية المترافقة مع الضغوط والفوضى الداخلية، الأمر الذي من شأنه أن يحوّل العراق إلى نموذج تصدّر منه المشاريع السياسية الفوضوية مستقبلاً، ويكون مفتاح البداية لها أو لأي مقترح قادم للمنطقة.
- **تشجيع الهجرة**: يشهد العراق منذ العام 2003زيادة مستمرة في اعداد المهاجرين، إلا أن تلك الزيادة تصاعدت في السنوات الاخيرة، لاسيما بعد سيطرة تنظيم "داعش" على بعض محافظات العراق وافتتاح الهجرة غير الشرعية، الأمر الذي يعرض الدولة إلى اهتزاز؛ بسبب فقدان الكثير من الطبقة الشبابية والموارد البشرية وكثير من كفاءاتها العلمية.

وبذلك لا يمكن الخروج من حقبة الفوضى الخلاقة إلا بعملية إصلاح شاملة وكبيرة وتوافق سياسي؛ لخلق بيئة سياسية صالحة. وربما تكون هذه الفوضى مصحوبة بفوضى شعبية إذا ما استمرت الحكومة العراقية بعدم معالجة الأخطاء وبُعدها عن الشعب. وإزاء كل ما تقدم، فإن البيئة الحاضنة للاستبداد التي تبرّر خروج الشعب والانخراط في إدارة الفوضى الخلاقة من خلال التظاهرات وتسويفها من قبل الحكومة والقوى السياسية، يمكن حصرها في عدة نقاط على النحو التالي:

- **الدساتير يجب أن تكون تعاقدية وليست منحة**، حتى ترسخ شرعية الحكم، وتغلق أبواب الفتن، وتوزيع السلطات وتوازنها، وتشرع للقوانين التي تصدر باسمها، وتكفل الحرية والحقوق والواجبات. فالدستور يجب أن يعدل لأن فيه الكثير من الثغرات القانونية غير المحسومة التي إشار اليها بأنها تعدل بقانون، فضلاً عن ذلك فهو بحاجة إلى تفعيل حقيقي وعدم القفز عليه من قبل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية.
- **تغلغل النظم الحاكمة (العائلية- الحزبية) في جميع مفاصل الدولة**، وقبضتها على المناصب السيادية يحول دون الشعور العام بالعدالة والتكافؤ التمثيلي البيروقراطي. وهذا ما ينذر بثورة شعبية عارمة نتيجة ذلك التغلغل وانشار الفساد، وابعاد المواطن، وهو اليوم يزين العملية السياسية العراقية.
- **التجريف الممنهج للحياة السياسية**، وعدم وجود مسارات حقيقية للديمقراطية، ما يؤدي إلى رفض عملية المطالبة بالحقوق أو تعديل مسار الدولة والعمل السياسي بعد ما اصبحت الدولة عبارة عن مؤسسات عائلية وحزبية وطائفية من قبل الأحزاب والقوى السياسية.
- **الفروقات الواضحة في الدخل بين المواطنين**، إذ تزداد اتساعاً مع ظاهرة الاستقطاب للثروات في عصر العولمة، ولا بد من البحث عن وسائل ومسارات لتفكيك السلطوية الاقتصادية والاجتماعية، جنباً إلى جنب مع الاتجاه نحو الديمقراطية السياسية.
- **غياب الضوابط الحاكمة للمراقبة والمحاسبة**، والاعتماد على الإجراءات العادية يجعل الدولة لا تتمتع بالشفافية والمصداقية في الداخل والخارج، ومن ثم لا بديل من الأجهزة الرقابية والقضاء المستقل كضرورة من ضرورات المدنية الحقة.
- **الانصياع السلطوي لمقتضيات ما تمليه الأجندة الخارجية للقوى السياسية من استراتيجيات فوضوية تستهدف هدم الأنظمة والمجتمعات بما يخدم مصالحها وتغيب مصلحة الدولة والمواطن**، بقصد إعادة صياغتها بما يتوافق ورؤيتها للجغرافيا السياسية الجديدة والتحولات الجيوسياسية [83]. ولعل الحكومة العراقية طيلة السنوات الماضية ولحد هذه اللحظة تعاني من تلك السلبيات، مما سبب عجز في أداءها الداخلي والخارجي واستشراء الفساد.

وبالتالي، فإن ادراك هذه الحقائق الكبرى يفترض تحويلها إلى بديهيات سياسية عند القوى السياسية من اجل أن تتكامل فعلياً بمعايير الرؤية الوطنية وتحقيق مصالحها من خلال مصالح العراق بوصفة صراعاً من اجل المستقبل. وهو الأمر الذي يفترض المساهمة العقلانية في إفشال كل المخططات الخارجية ومشاريع التقسيم، بشرط أن لايكون رجوعاً إلى الوراء ولا متماهيه مع القوى السلفية ولا انسياقاً وراء مختلف اشكال التجزئة المتخلفة من طائفية وعرقية وجهوية، بل بديلاً مستقبلياً واقعياً وعقلانياً. وذلك لأن مستقبل العراق مقرون بالإجماع المتصاعد من قبل كل مكوناته ومنظوماته [84].

الاستنتاجات والتوصيات

تعد نظرية الفوضى الخلاقة واحدة من النظريات الفكرية التي انتجها العقل الأمريكي وفق مستجدات الساحة الدولية والنظام الدولي الجديد لاسيما بعد نهاية الحرب الباردة، وقصد بها بأن الفوضى ستكون مرحلة انتقالية فقط لما هو افضل من السابق، لكن هذا الافضل لايمكن أن نصل إليه إلا عن طريق المرور بتلك الفوضى الانتقالية. وقد كانت الدول العربية وأنظمتها حقل تجريبي لتلك النظرية عبر ما سُمي بالربيع العربي الذي اطاح ببعض الحكام وانظمتهم، إلا أنها لم تنتج فوضى خلاقة وإنما فوضى مكرسة ومفككة للدول، ويعد العراق خير مثال على ذلك. وهناك ثمة التباس وعدم وضوح في فهم الفوضى الخلاقة، التي تعتمدها الولايات المتحدة في احداث عمليات التغيير في المجتمعات الاخرى، اذ يتصور البعض أن تلك الفوضى هي حالة عدمية تستهدف اثارة اضطرابات وتسعير فتن التقاتل الداخلي (حرب أهلية) وتفكيك الدول وتقسيمها، فقط دون ادراك انها في الاصل نمط "ثوري" من انماط التغيير، وان اثارة الفوضى وهدم مكونات جهاز الدولة ليس إلا معبرا لأحداث تغيير ثوري مستهدف، سواء اتفقنا او اختلفنا مع اهداف هذا التغيير او مع اسلوبه. وعلى ما يبدو بأن فهمنا لنظرية الفوضى الخلاقة فهم نظري أو سطحي، فالمدلول الفكري لها وفق الفكر الأمريكي ووفق ما صاغها المفكرون الأوائل هي نظرية سياسية شأنها شأن أي نظرية اخرى لا تهدف إلى التدمير والاقتتال، وإنما قصر الفهم العربي لها والسير المفاجئ نحو التحول الديمقراطي في انظمتها، وصراع القوى السياسية على مكاسب ما بعد التحول "المكاسب السياسية والاقتصادية" ومسك السلطة بأي ثمن دون الاتفاق على مشروع وطني محدد، وعدم التوافق مع وجهات النظر الأمريكية بهدف الوصول إلى الهدف المنشود، مما يخلق فوضى متعمدة غير خلاقة وعشوائية بسبب تلك التعارضات والتصادمات سواء بين القوى السياسية الجديدة نفسها أو بين بعض القوى السياسية ووجهات النظر الأمريكية بشأن مشروع بناء الدولة مابعد التحول.

وقد كانت تلك الصورة معبره عن وضع العراق بعد عام 2003وسيطرة الأمريكان على مجريات الحكم والسلطة في العراق، وظهور بعض الاحزاب السياسية العراقية ممثله عن كل المكونات والطوائف والأقليات والأديان، بعضها ليبرالي والبعض الآخر اسلامي معتدل واسلامي راديكالي، منها المؤيد للتواجد والسياسة الأمريكية ومنها المعارض ومنها المتحفظ، وبهذا فقد اختلفت الرؤى بين القوى السياسية العراقية وبين وجهات النظر الأمريكية مما قاد الى صراع بينهما (صراع عسكري وسياسي)، فضلاً عن صراع القوى السياسية فيما بينها وتشظيها وعدم التوافق على مشروع بناء دولة موحد، مما أدى إلى تكملة تلك الفوضى لكن الهدف ليس بناء أو خلاق؛ لأنها بدأت تتصارع من أجل السلطة فقط دون الدولة مغيبة مشروع بناء الدولة ومبتعدة عن المواطن، مما ادى إلى انعدام الأمن وتسيس كل مؤسسات الدولة وسلطاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية ومؤسستها العسكرية، واستمرار حالة عدم التوافق السياسي، لاسيما بعد الانسحاب الأمريكي من العراق في العام 2011. وبعد مرحلة هدوء وتحسن نسبي في الوضع العام للدولة العراقية منذ العام 2008 إلى مابعد الانسحاب بمدة قليلة، ظهرت حالة تكريس للفوضى التي اصبحت حالة ملازمة للعملية السياسية العراقية الجديدة مصحوبة بأزمات سياسية واقتصادية وامنية دائمة ومستمرة. وهناك بعض **الاستنتاجات** التي توصل لها البحث منها:

1. لم يكن مفهوم الفوضى الخلاقة وفق النهج الأمريكي مفهوم سلبي، ولكن تعارضات واختلاف الرؤى بعد مرحلة تغيير الأنظمة يحول ذلك المفهوم إلى مفهوم سلبي؛ بسبب سياسة عدم التوافق مع الآخر أو مع التحول الديمقراطي الجديد، مما يتسبب بتشويه صورة تلك النظرية.
2. لم تكن هناك أصول فكرية واضحة لنظرية الفوضى الخلاقة ضاربة في الفلسفات القديمة أو الحديثة، بقدر ما هي مصادر فكرية متناثرة.
3. ان نظرية الفوضى الخلاقة ليس بذلك القبح الذي صوره الإعلام العربي، وأن العرب والإسلام هم المستهدفين من تلك النظرية، بقدر ما كانت هي نظرية مرحلية استخدمت من قبل الإدارة الأمريكية السابقة، من قبل الرئيس بوش الأبن لتغيير بعض الأنظمة التقليدية والديكتاتورية في المنطقة.
4. إراد الأمريكان والإدارة الأمريكية تحقيق الهدف من تلك النظرية بعد الاطاحة بنظام صدام حسين، وتقريب العراق سياسياً واجتماعياً واقتصادياً من الولايات المتحدة الأمريكية، بتشكيل حكومة عراقية وطنية، إلا أن تضارب المشاريع الداخلية والإقليمية والدولية مع المشروع الأمريكي حال دون الوصول إلى ذلك الهدف، مما ادى إلى نتيجة فوضوية ما زالت قائمة لحد الآن، وتلقي بتداعياتها على مستقبل الدولة العراقية مستقبلاً، في حال استمرت القوى السياسية بأجندتها الخاصة.
5. لم تستطيع القوى والأحزاب السياسية العراقية من الوصول إلى هدف واستراتيجية مشتركة لقيادة الدولة العراقية بعد انسحاب القوات الأمريكية من العراق نهاية العام 2011، وبذلك قد تكون تلك القوى واحزابها هي المسؤولة عن ما آلت اليه الأمور في العراق من فوضى وتدمير للدولة؛ لأنها لم تستثمر فرصتين تاريخيتين خلال الحقبة الماضية وبعد الإطاحة بنظام صدام حسن، **الفرصة الأولى** بعد أن اطاحت الولايات المتحدة بصدام حسين والفرصة التي خلقتها للقوى السياسية في استثمارها، إلا إن القوى السياسية اضاعت تلك الفرص بمشاريعها الحزبية واصطفافاتها الطائفية والصراع على السلطة والثروة. اما **الفرصة الثانية** هي مرحلة ما بعد الانسحاب الأمريكي التي لم تستثمرها القوى السياسية ايضا في الاتفاق على مشروع وطني حقيقي جامع للكل.
6. ليس الخلل في نظرية الفوضى الخلاقة، وإنما الخلل في آليات تنفيذها؛ ولهذا ففشل النظرية في العراق أو في بعض الدول العربية لا يعني أنها فاشلة في الوصول إلى اهدافها.
7. ما يعيشه العراق اليوم من سوء في الاوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية وانهيار لمفهوم الدولة ومؤسساتها وكيانها، هو ليس بسبب تلك النظرية الأمريكية نسبياً، وإنما الصراع السياسي بين القوى السياسية العراقية الذي تسبب بالفوضى المستمرة، وتغييب المشروع الوطني المضاد لتلك النظرية.

8. وفقاً لنظرية الفوضى الخلاقة، في حالة عدم الاندماج المجتمعي واستمرار الصراع السياسي دون الاتفاق على مشروع دولة ربما يؤدي إلى حالة التقسيم في البلد. وسنشهد بشكل عام سايكس بيكو2 في المنطقة.

التوصيات :

1- المساهمة العقلانية والواقعية من اجل إفشال كل المخططات الخارجية ومشاريع التقسيم، بشرط أن لا يكون رجوعاً إلى الوراء ولا متماهي مع القوى السلفية ولا انسياقاً وراء مختلف اشكال التجزئة المتخلفة من طائفية وعرقية وجهوية، بل بديلاً مستقبلياً واقعياً وعقلانياً. وذلك لأن حقيقة المستقبل بالنسبة للعراق مقرونة بالإجماع المتنامي من قبل كل المكونات.

2- على الحكومة والبرلمان والقوى السياسية العراقية المضي في إصلاح الدولة ومنظومتها المؤسساتية لاسيما المؤسسة العسكرية والقضائية، والاتفاق على مشروع بناء دولة دون اقصاء لطرف يؤمن بالعملية السياسية، والانتقال السلمي للسلطة، لتصحيح مسار العملية السياسية ومفاصل الدولة العراقية.

3- لابد لكل القوى السياسية،والاحزاب العراقية الاتفاق على مشروع وطني حقيقي ومصالحة وطنية حقيقية بين كل الفرقاء السياسيين الذين يؤمنون بالعملية السياسية السلمية،لوضع برنامج وطني يستطيعوا من خلاله الوصول إلى بر الأمان والنهوض بالبلد بعد كل تلك السنوات السوداوية، فحالة الصراع المستمرة لا تنتهي،ولم تصل القوى السياسية إلى طريق مسدود في صراعاتها بعد؛لأن الأجندة الخارجية والمشاريع الإقليمية والدولية تغذي ذلك الصراع بشكل طائفي أو حزبي أو لتغذية مصالحها والحفاظ عليها من خلال استمرار الصراع، ولهذا فمن غير الممكن أن يصل صراع القوى السياسية إلى نهايته في حالة اصرارهما على الاستمرار به،وإذا ماستمر ذلك الصراع حتماً ستنشأ أضطرابات ربما تؤدي في البلد إلى فوضى عارمة.

4- لذلك فالمشروع الوطني والرؤية الوطنية ودعم الحكومة في إصلاح ذاتها ومؤسساتها يُعد الطريق الوحيد لتلك القوى السياسية في تحقيق الاستقرار وتقويض كل المشاريع الطائفية الخارجية منها والداخلية.

الهوامش

* الأناركي Anarchy: حركة سياسية تقوم على مبادئ اللاسلطوية و انتفاء السلطة. وتدل على مجمل الجمعيات والأحزاب السياسية التي تهدف لإزالة سلطة الدولة المركزية، هذه الجماعات ستنضم طوعا مع بعضها البعض لتخلق شبكة من المنظمات المستقلة لكن المتعاونة فيما بينها والتي ستدير المجتمع. كلمة "أناركي" (بالإنجليزية : Anarchy) استخدمت كثيرا في الثقافة الغربية فقد استخدمت بمعنى المخربين والفوضويين، بعض المفكرين يصفوها بأنها : "أي فعل يستخدم وسائل عنيفة لتخريب تنظيم المجتمعات"، وفي الحقيقة الكثير من المنظرين السياسيين يربطون اللاسلطوية (أو الفوضوية، حسب رؤيتهم) بالحب للفوضى وانعدام النظام حتى لو باستخدام العنف. لم يتبنى جميع اللاسلطويين استراتيجية العنف، فالعديد من اللاسلطويين يرفضون استخدام العنف، في حين يؤيده البعض الآخر مسمياً إياه "النضال المسلح". ويصف بعض المنظرين اللاسلطوية بأنها مرادفة للفوضى (بالإنجليزية: Chaos)، العدمية، أو اللانظامية (بالإنجليزية : anomie)، و هذا يرفضه اللاسلطويين فهم يعتبرون المجتمع اللاسلطوي مجتمعًا مضادًا للسلطة. وتنشد الأناركية خلق مجتمع تتعاظم فيه الحرية الفردية، وتنتفى فيه السلطة بكل صورها ، فى إطار جماعي منظم تعاونياً باعتبار الإنسان في النهاية حيوان اجتماعي. لا يؤمنوا بدولة قوميَّة. و لا بدولة شيوعية. و لا بدولة رأسمالية. ويكفروا بكل مؤسسات الدولة .. ما يُوحدهم : الصيرورة الثوريَّة فقط و الصيرورة أي الاستمرار بمعنى حالة ثورية مستمرة. للمزيد أنظر: مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، شبكة معلومات دولية: http://goo.gl/OrZxwd.

1. للمزيد انظر: http://goo.gl/8RQE5j. وانظر ايضاً ويكيبيديا، الموسوعة الحرة: https://goo.gl/4xbzd9.
2. الخاقاني، بهاء الدين، الفوضى الخلاقة: استراتيجية السياسية الخارجية الأمريكية لمائة سنة قادمة، ط1، مكتبة الخاقاني، بغداد - العراق، 2013، ص144.
3. الفتلاوي، سليم عطية، الفوضى الخلاقة: دراسة في الفكر السياسي الأمريكي وامكانيات سياسة الزعزعة البناءة، مجلة ثقافتنا، تصدر عن دائرة العلاقات الثقافية- وزارة الثقافة، العدد7، بغداد 2009، ص120.
4. عبد الرحمن، شريف، الفوضى الأمريكية الخلاقة أو الإصلاح من خلال الفوضى، مركز الحضارة للدراسات السياسية، 2013، ص 4-5. شبكة معلومات دولية: انظر الرابط http://goo.gl/FBB0aN . وايضاً منشور في مجلة المسلم المعاصر، العدد 137-138، 2010، لبنان، شبكة معلومات دولية، انظر الرابط: http://goo.gl/OBMLmt .
5. عبدولي، سعيد الحسين، الفوضى الخلاقة: ثنائية الأنا والآخر من خلال إشكالية الإسلام والديمقراطية، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 11، تونس،2013، ص3.
6. كبة، سلام ابراهيم عطوف، الفوضى .. الفوضوية.. الفوضى الخلاقة، وماذا بعد؟، الحوار المتمدن، العدد3232، 2010، شبكة المعلومات الدولية: انظر http://goo.gl/rzBrKp .
7. الميناوي، رمزي، الفوضى الخلاقة: الربيع العربي بين الثورة والفوضى؟! السيناريو الأمريكي لتفتيت الشرق الاوسط والنظرية الصهيونية التي تبنتها امريكا لشرذمته، ط1، دار الكتاب العربي للنشر، دمشق- القاهرة، 2012، ص34.
8. ثامر، ياسر، الفوضى الخلاقة بين الفكر والممارسة، صحيفة 26سبتمبر، 2011، شبكة معلومات دولية، انظر الرابط: http://goo.gl/Dp6uup.
9. الكناني، اياد هلال، سياسة الفوضى الخلاقة الامريكية، مركز الرافدين للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2014. شبكة معلومات دولية: انظر الرابط http://goo.gl/SWJs2l.

10. النجار، خالد، الفوضى الخلاقة وسياسة ترتيب التحالفات، 2012، شبكة معلومات دولية، انظر الرابط: http://goo.gl/xWsO1M.
11. شيال، عزيز جبر، الفوضى الخلاقة: المعنى والتطبيق، مجلة ثقافتنا، مصدر سبق ذكرة، ص110.
12. كعسيس، خليدة، الربيع العربي بين الثورة والفوضى، مركز دراسات الوحدة العربية: مجلة المستقبل العربي، العدد421، بيروت، 2014، ص282.
13. علقم، شفيق، الفوضى الخلاقة... استراتيجية هيمنة واستحواذ، شبكة معلومات دولية، انظر الرابط: http://goo.gl/lCf4C9.
14. الميناوي، رمزي، مصدر سبق ذكرة، ص11.
15. المصدر نفسة، ص12-13.
16. كعسيس، مصدر سبق ذكرة، ص 227.
17. العفيفي، فتحي، الحرب على الفوضى الخلاقة: النزعة المركزية في الثورات العربية المعولمة (دراسة في صناعة المستقبل)، مركز دراسات الوحدة العربية: مجلة المستقبل العربي، العدد 390، بيروت، 2011، ص 151-153.
18. الميناوي، رمزي، مصدر سبق ذكرة، ص 34-35.
19. الكناني، اياد هلال، سياسة الفوضى الخلاقة الامريكية، مصدر سبق ذكرة.
20. النجار، خالد، مصدر سبق ذكرة.
21. خضر، احمد ابراهيم، المسلمون بين فكي الماسونية ونظرية الفوضى الخلاقة، 2012، شبكة معلومات دولية، للمزيد انظر الرابط: http://goo.gl/mLHDeq.
22. الآليات المدنية للتدخل الأميركي في الشرق الوسط، مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية، 2011، ص2. للمزيد انظر الرابط: http://goo.gl/oA73t3.
23. شيال، عزيز جبر، مصدر سبق ذكرة، ص110.
24. ابو هنية، حسن، نظرية الفوضى الخلاقة واستراتيجيات الهيمنة في العالم العربي، دار الفكر، 2012، شبكة معلومات دولية، للمزيد انظر الموقع: http://goo.gl/G9MkrD.
25. الميناوي، رمزي، مصدر سبق ذكرة، ص 35.
26. الامجد، محمد عسكر، الفوضى الخلاقة وعلاج الرعب، مجلة ثقافتنا، مصدر سبق ذكرة، ص116.
27. الميناوي، رمزي، مصدر سبق ذكره، ص47
28. الكناني، اياد هلال، مصدر سابق.
29. الميناوي، مصدر سبق ذكره، ص35. وايضاً الكناني، اياد هلال، مصدر سبق ذكره.
30. حيدر، محمود، فلسفة التدمير "المباني المعرفية السياسية للمحافظين الأمريكيين الجدد"، مجلة الفكر السياسي، العدد 17، سورية –دمشق، 2002، ص21.
31. الميناوي، رمزي، المصدر السابق، ص 36.
32. خضر، احمد ابراهيم، مصدر سبق ذكرة.
33. المصدر نفسه. وللمزيد حول هذا الموضوع انظر كذلك: فوكوياما ، فرانسيس ، نهاية التاريخ وخاتم البشر، ترجمة حسين احمد امين، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1993م. وانظر ايضا: هنتنغتون، صموئيل، صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي، ترجمة مالك ابو شهيوة ومحمود محمد خلف، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، مصراتة ـ ليبيا ،1999م.
34. عبد الرحمن، شريف، مصدر سبق ذكره، ص5.
35. صالح، ياسين الحاج، السياسة الأميركية في -الشرق الأوسط-: من الاستقرار إلى الفوضى الخلاقة، الحوار المتمدن، العدد 1411,2005، شبكة معلومات دولية للمزيد أنظر الموقع: http://goo.gl/4u8bvz .
36. عبدولي، سعيد الحسين، مصدر سبق ذكرة، ص2.
37. بكري، مصطفى، الفوضى الخلاقة أم المدمرة(مصر في مرمى الهدف الأمريكي)، ط1، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2005، ص10.
38. خضر، احمد ابراهيم، المسلمون بين فكي الماسونية ونظرية الفوضى الخلاقة، مصدر سبق ذكره.
39. Natan Sharansky with Ron Dermer, The Case for Democracy: The Power of Freedom to Overcome Tyranny and Terror, New York: Public Affairs, 2004,p619.
40. Ibid.
41. الميناوي، رمزي، مصدر سبق ذكرة، ص27.
42. كعسيس، خليدة، مصدر سبق ذكرة، ص232.
43. الخاقاني، بهاء الدين، مصدر سبق ذكره، ص206.
44. المصدر نفسة، ص206.
45. الكناني، اياد هلال، مصدر سبق ذكرة.
46. الخاقاني، مصدر سبق ذكرة، ص209.
47. عبدولي، سعيد حسن، مصدر سبق ذكرة، ص4-5.
48. الميناوي، رمزي، مصدر سبق ذكرة، ص28.

49. الخاقاني، بهاء الدين، مصدر سبق ذكرة، ص212.
50. عبدولي، سعيد حسن، مصدر سبق ذكرة، ص4-5.
51. شيال، عزيز جبر، مصدر سبق ذكرة، ص112.
52. عبد الرحمن، شريف، مصدر سبق ذكرة، ص8.
53. خضر، احمد ابراهيم، مصدر سبق ذكره.
54. عبد الرحمن، الفوضى الأمريكية الخلاقة أو الإصلاح من خلال الفوضى، مجلة المسلم، مصدر سبق ذكرة.
55. المصدر نفسه.
56. فايد، دينا رحومة فارس، الفوضى الخلاقة وتداعياتها على الأمن الإقليمي ...دراسة حالة: إقليم الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر، المركز الديمقراطي العربي، 2014، شبكة معلومات دولية، للمزيد انظر الرابط: http://goo.gl/zUCjJT.
57. شيال، عزيز جبر، مصدر سبق ذكرة، ص111.

* ظهرت نظرية الدومينو (Domino theory) في خمسينيات القرن الماضي في الولايات المتحدة و تقول بأنه إذا كانت دولة في منطقة معينة تحت نفوذ الشيوعية فإن الدول المحيطة بها ستخضع لنفس النفوذ عبر تأثير الدومينو. و قد طرح الرئيس الأميركي الأسبق دوايت أيزنهاور نظرية الدومينو في خطاب شهير ألقاه في عام 1954م. للمزيد انظر ويكبيديا الموسوعة الحرة، شبكة معلومات دولية: https://goo.gl/pHbu0w.

58. كعسيس، خليدة، مصدر سبق ذكرة، ص229.
59. ابو هنية، حسن، مصدر سبق ذكرة.
60. الكناني، اياد هلال، مصدر سبق ذكرة.
61. كعسيس، مصدر سبق ذكرة، ص231.
62. خضر، احمد ابراهيم، مصدر سبق ذكرة.
63. العفيفي، فتحي، مصدر سبق ذكرة، ص152.
64. الخاقاني، مصدر سبق ذكرة، ص 427-428.
65. شيال، عزيز جبر، مصدر سبق ذكرة، ص 112.
66. الآليـات المدنية للتدخـل الأميركي في الشرق الوسط، المركز العربي للدراسات المستقبلية، 2010/11/17، شبكة معلومات دولية، للمزيد انظر الرابط، http://goo.gl/I5vYwP.
67. العلاف، إبراهيم خليل، موقع العراق في الاستراتيجية الأمريكية المعاصرة، مركز الرافدين للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2011/6/4، ص10-11، شبكة معلومات دولية للمزيد انظر الرابط: http://goo.gl/JbGvDX.
68. الميناوي، رمزي، مصدر سبق ذكرة، ص113-114.
69. الخاقاني، بهاء الدين، مصدر سبق ذكرة، ص388-389.
70. المعموري، عبد علي كاظم، وأخرون، مستقبل التواجد الأمريكي في العراق، أبحاث عراقية، مجلة علمية فصلية متخصصة(تصدر عن مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية)، العدد3، السنة الأولى، بغداد، 2007، ص103.
71. للمزيد انظر: تلحمي، شبلي، المخاطر (أمريكا في الشرق الأوسط عواقب القوة وخيار السلام)، ترجمة: ثائر ديب، ط1، دار العبيكان، السعودية-الرياض، 2005،ص259.
72. كبة، سلام ابراهيم عطوف، مصدر سبق ذكرة.
73. عبد الله، سالم مطر، الاحتلال الأمريكي وأزمة العراق الوطنية، مركز الدراسات الإقليمية، دراسات إقليمية، جامعة الموصل، شبكة معلومات دولية، للمزيد انظر الرابط: http://goo.gl/wnRJ4n.
74. العلاف، إبراهيم خليل، مصدر سبق ذكرة.
75. عبد الله، سالم مطر، مصدر سبق ذكرة.
76. أوباما، بارك حسين، إعادة تجديد القيادة الأمريكية، ترجمة: قيس قاسم العجرش، مدارك، مجلة فكرية فصلية تصدر عن مركز مدارك للبحوث والدراسات، العدد7، السنة الثانية، بغداد، 2007، ص271-272.
77. العفيفي، فتحي، مصدر سبق ذكرة، ص157.
78. الكعبي، عمار، مأزق النظام السياسي الحالي (من دكتاتورية الفرد إلى تقاسم السلطة)، مدارك، العدد4،مصدر سبق ذكرة، ص78.
79. عن موضوع السيادة في ظل النظام العالمي انظر: عبدو، حسن سلمان رزاق، النظام العالمي ومستقبل سيادة الدول في الشرق الأوسط ، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الانسانية، قسم التاريخ والعلوم السياسية، جامعة الازهر، فلسطين –غزة، 2010، ص ص80-90.
80. انظر: الكعبي، عمار، مأزق النظام السياسي الحالي (من دكتاتورية الفرد إلى تقاسم السلطة)، مدارك، العدد4،مصدر سبق ذكرة، ص78.
81. زاهد، عبد الأمير كاظم، قراءات في الفكر الإسلامي المعاصر، دار الضياء للطباعة، النجف الاشرف، 2008، ص230.
82. الخاقاني، بهاء الدين، مصدر سبق ذكرة، ص 389-390.
83. العفيفي، فتحي، مصدر سبق ذكرة، ص 159.
84. الجنابي، ميثم، مصدر سبق ذكرة، ص64.

المصادر

الكتب العربية والمترجمة

أولاً: الكتب العربية

1. بكري، مصطفى، الفوضى الخلاقة أم المدمرة(مصر في مرمى الهدف الأمريكي)، ط1، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2005.
2. الخاقاني، بهاء الدين، الفوضى الخلاقة: استراتيجية السياسية الخارجية الأمريكية لمائة سنة قادمة، ط1، مكتبة الخاقاني، بغداد، 2013.
3. زاهد، عبد الأمير كاظم، قراءات في الفكر الإسلامي المعاصر، بلا ط، دار الضياء للطباعة، النجف الاشرف،2008.
4. الميناوي، رمزي، الفوضى الخلاقة: الربيع العربي بين الثورة والفوضى:السيناريو الأمريكي لتفتيت الشرق الاوسط والنظرية الصهيونية التي تبنتها امريكا لشرذمته، ط1، دار الكتاب العربي للنشر، دمشق- القاهرة، 2012.

ثانياً: الكتب المترجمة

5. تلحمي، شبلي، المخاطر (أمريكا في الشرق الأوسط عواقب القوة وخيار السلام)، ترجمة: ثائر ديب، ط1، دار العبيكان، الرياض، 2005.
6. فوكوياما ، فرانسيس، نهاية التاريخ وخاتم البشر، ترجمة حسين احمد امين، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1993.
7. هنتنغتون، صموئيل، صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي، ترجمة مالك ابو شهيوة ومحمود محمد خلف، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ليبيا ،1999.

الرسائل الجامعية

8. عبدو، حسن سلمان رزاق، النظام العالمي ومستقبل سيادة الدول في الشرق الأوسط، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الانسانية، قسم التاريخ والعلوم السياسية، جامعة الازهر، فلسطين –غزة، 2010.

الدوريات

أولاً: المجلات العربية

9. الامجد، محمد عسكر، الفوضى الخلاقة وعلاج الرعب، مجلة ثقافتنا، دائرة العلاقات الثقافية- وزارة الثقافة، العدد7، بغداد 2009.
10. حيدر، محمود، فلسفة التدمير "المباني المعرفية السياسية للمحافظين الأمريكيين الجدد"، مجلة الفكر السياسي، العدد 17، دمشق، 2012.
11. شيال، عزيز جبر، الفوضى الخلاقة: المعنى والتطبيق، مجلة ثقافتنا، دائرة العلاقات الثقافية- وزارة الثقافة، العدد7، بغداد 2009.
12. العفيفي، فتحي، الحرب على الفوضى الخلاقة: النزعة المركزية في الثورات العربية المعولمة (دراسة في صناعة المستقبل)، مركز دراسات الوحدة العربية: مجلة المستقبل العربي، العدد 390، بيروت، 2011.
13. عبدولي، سعيد الحسين، الفوضى الخلاقة: ثنائية الأنا والآخر من خلال إشكالية الإسلام والديمقراطية، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 11، تونس،2013.
14. الفتلاوي، سليم عطية، الفوضى الخلاقة: دراسة في الفكر السياسي الأمريكي وامكانيات سياسة الزعزعة البناءة، مجلة ثقافتنا، دائرة العلاقات الثقافية- وزارة الثقافة، العدد7، بغداد 2009.
15. كعسيس، خليدة، الربيع العربي بين الثورة والفوضى، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد421، بيروت، 2014.
16. الكعبي، عمار، مأزق النظام السياسي الحالي (من دكتاتورية الفرد إلى تقاسم السلطة)، مجلة مدارك، العدد4، مركز مدارك للبحوث والدراسات، بغداد، 2006.
17. المعموري، عبد علي كاظم، وأخرون، مستقبل التواجد الأمريكي في العراق، أبحاث عراقية، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد3، السنة الأولى، بغداد، 2007.

ثانياً: المجلات المترجمة

18. أوباما، بارك حسين، إعادة تجديد القيادة الأمريكية، ترجمة: قيس قاسم العجرش، مجلة مدارك، مركز مدارك للبحوث والدراسات، العدد7، بغداد، 2007.

البحوث ومواقع الأنترنيت

19 ابو هنية، حسن، نظرية الفوضى الخلاقة واستراتيجيات الهيمنة في العالم العربي، دار الفكر، 2012، شبكة معلومات دولية: http://goo.gl/G9MkrD.

20 ثامر، ياسر، الفوضى الخلاقة بين الفكر والممارسة، صحيفة 26سبتمبر، 2011، شبكة معلومات دولية، http://goo.gl/Dp6uup.

21 خضر، احمد ابراهيم، المسلمون بين فكي الماسونية ونظرية الفوضى الخلاقة، 2012، شبكة معلومات دولية، http://goo.gl/mLHDeq.

22 صالح، ياسين الحاج، السياسة الأميركية في -الشرق الأوسط-: من الاستقرار إلى الفوضى الخلاقة، الحوار المتمدن، العدد 1411,2005، شبكة معلومات دولية: http://goo.gl/4u8bvz.

23 عبد الرحمن، شريف، الفوضى الأمريكية الخلاقة أو الإصلاح من خلال الفوضى، مركز الحضارة للدراسات السياسية، 2013، ص 4-5. شبكة معلومات دولية http://goo.gl/FBB0aN .

24 عبد الرحمن، شريف، الفوضى الأمريكية الخلاقة أو الإصلاح من خلال الفوضى، منشور في مجلة المسلم المعاصر، العدد 137-138، 2010، لبنان، شبكة معلومات دولية،: http://goo.gl/OBMLmt.

25 عبد الله، سالم مطر، الاحتلال الأمريكي وأزمة العراق الوطنية، مركز الدراسات الإقليمية، دراسات إقليمية، جامعة الموصل، شبكة معلومات دولية، http://goo.gl/wnRJ4n.

26 العلاف، إبراهيم خليل، موقع العراق في الاستراتيجية الأمريكية المعاصرة، مركز الرافدين للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2011/6/4، ص10-11، شبكة معلومات دولية http://goo.gl/JbGvDX.

27 علقم، شفيق، الفوضى الخلاقة... استراتيجية هيمنة واستحواذ، شبكة معلومات دولية، http://goo.gl/lCf4C9.

28 الكناني، اياد هلال، سياسة الفوضى الخلاقة الامريكية، مركز الرافدين للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2014. شبكة معلومات دولية: http://goo.gl/SWJs2l.

29 كبة، سلام ابراهيم عطوف، الفوضى .. الفوضوية.. الفوضى الخلاقة، وماذا بعد؟، الحوار المتمدن، العدد3232، 2010، شبكة معلومات دولية: http://goo.gl/rzBrKp.

30 الآليات المدنية للتدخل الأميركي في الشرق الوسط، مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية، 2011، ص2: http://goo.gl/oA73t3.

31 فايد، دينا رحومة فارس، الفوضى الخلاقة وتداعياتها على الأمن الإقليمي ...دراسة حالة: إقليم الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر، المركز الديمقراطي العربي، 2014، شبكة المعلومات الدولية، http://goo.gl/zUCjJT.

32 النجار، خالد، الفوضى الخلاقة وسياسة ترتيب التحالفات، 2012، شبكة المعلومات الدولية، http://goo.gl/xWsO1M.

33 ويكيبيديا، الموسوعة الحرة: https://goo.gl/4xbzd9.